

- بسم الله الرحمن الرحيم -

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين سيدنا محمد الصادق الوعد الأمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحابته الغر الميامين، ومن تبعهم على طريق الحق واليقين، ومن سار على نهجهم، واقتفى أثرهم إلى يوم الدين. وبعد...

فاللغة العربية من أهم اللغات الإنسانية التي ظهرت على وجه الأرض؛ فهي لغة القرآن الكريم كتاب الله المقدس هذا الكتاب العظيم الذي تشرفت به العربية عندما نزل بها إلى الناس أجمعين، ولهذه اللغة قيمتها السامية بين لغات العالم، وقد أدرك العرب قيمة هذه اللغة لذلك نراهم يحثون على تعليمها والتزود بعلمها وآدابها فتعلم العربية، وإدراكها يؤدي إلى فهم القرآن الكريم وإدراك معانيه؛ فهي الركن الأساس الذي يعتمد عليه المفسر لكتاب الله سبحانه وتعالى، قال تعالى: ﴿ثُمَّ هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَىكَ آيَاتِهِ﴾ سورة يونس: ٢، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَىكَ آيَاتِهِ﴾ سورة يونس: ٣، كذلك تنوعت علوم العربية وكان من بين تلك العلوم علم الصرف الذي هو مجال بحثنا، فقد كتبنا عن معاني صيغ الأفعال المزيدة عند الرازي في سورة البقرة، والتمثيل لها بما ورد من هذه الأفعال في سورة البقرة، فالبحث دراسة تطبيقية لمعاني الأفعال الزائدة عند علم من أعلام أمتنا الإسلامية، وأسмина البحث بـ (معاني صيغ الأفعال المزيدة في سورة البقرة عند الفخر الرازي)، وقد قسمنا البحث إلى مقدمة، وثلاثة مباحث وخاتمة، وكان المبحث الأول مخصصاً لدراسة الفعل الثلاثي المزيد بحرف واحد ومواضع الزيادة، ومعانيها مع التمثيل لها بما ورد منها في سورة البقرة، عند الفخر الرازي، ومقابلتها بأقوال المفسرين الآخرين، وقد استوفى المبحث الأول جميع الأوزان المزيدة بحرف

واحدٍ وسيأتي تفصيلها لاحقاً، وكان المبحث الثاني خاصاً بدراسة الفعل الثلاثي المزيد بحرفين ومواقعها ومعانيها فيه، والتمثيل لها بما ورد منها في سورة البقرة، حيث يتكون من خمسة أوزان، ووردت لكل الأوزان أمثلة إلا الوزن الثالث والذي هو: (أفعلّ) حيث لم يرد له مثال في سورة البقرة.

وكان المبحث الثالث أيضاً مختصاً بدراسة الفعل الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف، وبيان مواضع الزيادة ومعانيها والتمثيل لها بما ورد منها في سورة البقرة، ولم يرد من هذه الأوزان إلا وزن واحد هو: (استفعلّ)، حيث كان يتكون من أربعة أوزان والثلاثة الباقية لم ترد أمثلتها في القرآن، وهي: (افعولّ)، نحو: (اعشوشب)، و(افعولّ) نحو: (اعلوط)، و(افعالّ)، نحو: (احمار)، وسيأتي تفصيل ذلك في البحث إن شاء الله، وبعد أن انتهينا من كتابة المباحث الثلاثة شرعنا في كتابة خاتمة للبحث، فذكرنا أهم ماتوصلنا إليه من نتائج في دراسة الفعل الثلاثي المزيد ومواقع الزيادة فيه، والحمد لله رب العالمين أولاً وآخرًا.



التمهيد

الفعل في العربية إما مجرد، أو مزيد، والمجرد قسمان لا ثالث لهما، وهما مجرد الثلاثي، ومجرد الرباعي. أما المزيد فإمّا أن يكون مزيداً على الثلاثي، أو مزيداً على الرباعي.

والمزيد على الثلاثي، إما أن يكون مزيداً بحرفٍ، وهو ثلاثة أوزانٍ، أو يكون مزيداً بحرفين، وهو خمسة أوزانٍ، أو يكون مزيداً بثلاثة أحرفٍ، وهو أربعة أوزانٍ. وهذا أقصى ما يصل إليه الفعل الثلاثي بالزيادة؛ لأن أقصى ما يصل إليه الفعل ستة أحرفٍ؛ لتقله؛ لأنه يدلُّ على الحدث بجوهره، أي: مادته، وهو حروفه التي

يشتمل عليها، والزمان بهيأته وصيغته، وهذان يدلُّ عليهما بالوضع، وعلى الفاعل، ((أي: ويدلُّ الفعل بهيأته المخصوصة الموضوع هو عليها على أن له فاعلا، أو نائبًا عنه، وإن لم يدلَّ بها على خصوصه))^(١)، ودلالته على الفاعل دلالة التزامية؛ لأنه يلزم من وجود الحدث وجود فاعله^(٢).

وجاء في تلخيص الأساس: ((فإن قيل: لملم يزد الزيادة على الثلاثة، قلنا: احترازًا عن الثقل، أو توهم التركيب؛ إذ يُمكن أن يذهب السامع إلى أنه كلمتان رُكبت إحداهما بالأخرى؛ ولأنه لو كانت الزيادة زائدةً على الثلاثة تلزم مزية الفرع، وفضيلته على الأصل^(٣)؛ لأن للأصل ثلاثة أحرفٍ لا غير))^(٤).

أما مزيد الرباعي فقسمان مزيد بحرفٍ، وهو وزن واحد لا غير، وهو (تفعلل)، نحو: تدحرج، ومزيد بحرفين، وهو وزن لا ثالث لهما، وهما: (افعللل)، بزيادة الهمزة، والنون، نحو: احرنجم، أي: ازدحم، و(افعللّ) بزيادة الهمزة واللام، وهو بسكون الفاء وفتح العين وفتح اللام الأولى مخففةً، والأخيرة مشددةً، نحو: اقشعرَّ جلده، أي: أخذته قشعريرةً، واطمأنَّ^(٥).

وهذه الزيادة في الأفعال، وفي الأسماء تكون للحصول على معانٍ جديدة لا يمكن الحصول عليها إلا بهذه الزيادة، هذا هو الأصل في الزيادة على الكلمة، ولكنها قد تكون لغير معنًى، بل المراد غرضٌ لفظيٌّ بحثٌ ليس غير، وذلك إذا أردت إلحاق كلمة بكلمة، نحو: شملل، وجلبب، ومعنى الإلحاق في الاسم والفعل ((أن تزيد حرفاً، أو حرفين على تركيبٍ زيادة غير مطردة في إفادة معنًى، ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف، وحركاتها المعينة والسكنات، كلُّ واحد في مثل مكانه في الملحق بها، وفي تصاريفها: من الماضي والمضارع، والأمر والمصدر

(١) تدرج الأداني إلى شرح السعد على تصريف الزنجاني: ١٣.

(٢) ينظر: شرح مختصر التصريف العزي للسعد: ٢٨.

(٣) أي: كثرة الحروف المزبدة على الحروف الأصلية، ينظر: تدرج الأداني: ٢٤.

(٤) تلخيص الأساس: ١٨، وينظر: شرح السيد على العزي: ١٦، وشرح الكفوي على متن البناء في الصرف: ١٨.

(٥) ينظر: شرح مختصر التصريف العزي للسعد: ٤٣ - ٤٤، وينظر: شذا العرف في فن الصرف: ٥٥.

واسم الفاعل واسم المفعول، إن كان الملحق به فعلاً رباعياً، ومن التصغير والتكسير إن كان الملحق به اسماً رباعياً لا خماسياً))^(١).

وقال ابن يعيش: ((فمعنى الزيادة إلحاق الكلمة ما ليس منها، إما لإفادة معنى، وإما لضرب من التوسع في اللغة))^(٢). وقال أيضاً: ((والثاني: موازن له لا على سبيل الإلحاق، وذلك أن الموازنة لم تكن الغرض، وإنما الزيادة لمعنى آخر، والموازنة حصلت بحكم الاتفاق))^(٣).

وقال أيضاً: ((وهذه الأبنية الثلاثة، التي هي: (أفعل، وفعل، وفاعل)، فالزيادة في كل بناءٍ منها أفادت معنى لم يكن قبل، على ما سيذكر))^(٤).

وقال الرضي: ((أقول: اعلم أن المزيد فيه لغير الإلحاق لابد لزيادته من معنى؛ لأنها إذا لم تكن لغرضٍ لفظيٍّ كما كانت في الإلحاق، ولا لمعنى كانت عبثاً، فإذا قيل مثلاً: إن (أقال) بمعنى (قال)، فذلك منهم تسامح في العبارة، وذلك على نحو ما يقال: إن الباء في رَكَفَى بِاللَّهِ الرَّعْد: ٤٣، و(من) في رِبٍ مِنْ إِلَهٍ آلِ عَمْرَانَ: ٦٢، زائدتان لما لم تفيدا فائدة زائدة في الكلام سوى تقرير المعنى الحاصل وتأكيده، فكذا لابد في الهمزة في (أقالني) من التأكيد والمبالغة))^(٥).

وعلى هذا فإن الأصل في الزيادة أن تكون لمعنى لا تؤديه الكلمة قبل الزيادة، وإلا فلم عدل عن الكلمة، أو اللفظ قبل الزيادة إلى أن زاد فيها حرفاً، أو حرفين، أو ثلاثة، وقد تقرر في كلام علمائنا أنهم لا يعدلون عن الأصل إلى غيره إلا لمعنى يريدونه، ويقصدونه، جاء في المثل السائر: ((واعلم أيها المتوشح لمعرفة علم البيان أن العدول عن صيغة من الألفاظ إلى صيغة أخرى لا يكون إلا لنوع خصوصية اقتضت ذلك، وهو لا يتوخاه في كلامه إلا العارف برموز الفصاحة والبلاغة الذي اطلع على

(١) شرح الرضي على الشافية: ١ / ٤٠.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش: ٧ / ١٥٤، وينظر: أوزان الفعل ومعانيها: ٥١ - ٥٢.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش: ٧ / ١٥٥.

(٤) شرح التصريف الملوكي: ٦٨.

(٥) شرح الرضي على الشافية: ١ / ٦١، وينظر: شرح مراح الأرواح لابن كمال باشا: ٢٠، وشذا العرف: ٦٩.

أسرارهما وفتش عن دفتنهما، ولا تجد ذلك في كل كلام فإنه من أشكل ضروب علم البيان وأدقها فهماً وأغمضها طريقاً^(١).

قال ابن عاشور: "ومن شأن بلغاء العرب أنهم لا يعدلون عن الأصل إلا وهم يرمون إلى غرض عدلوا لأجله"^(٢).

وكذلك مما يؤيد أن الزيادة لا بد أن تدلّ على معنى زائد، ما ذكره من أن الألفاظ ظروف، وأوعية للمعاني ((فإفراغها في ظرفٍ أوسع مما كانت فيه من غير فائدة عبث، وهذا مما لا نزاع فيه، نحو: خشن، واخشوشن))^(٣).

والذي يبدو أن هذا مبني على ما ذكره ابن جنبي في قوله: ((باب في قوة اللفظ لقوة المعنى، هذا فصل من العربية حسن، منه قولهم: خشن واخشوشن، فمعنى خشن دون معنى اخشوشن؛ لما فيه من تكرير العين، وزيادة الواو، ومنه قول عمر رضي الله عنه: اخشوشنوا، وتمعدوا، أي: اصلبوا وتناهوا في الخسنة، وكذلك قولهم: أعشب المكان، فإذا أرادوا كثرة العشب فيه قالوا: اعشوشب، ومثله حلا واحلولى، وخلق واخلولق، وغدن واغدون، ومثله باب (فعل وافتعل)، نحو: قدر واقتدر، فاقندر أقوى معنى من قولهم: قدر، كذلك قال أبو العباس، وهو محض القياس))^(٤). وعبروا عن هذه القاعدة بقولهم: الزيادة في المبني تدلّ على الزيادة في المعنى^(٥).

ولم يذكر علماء الصرف لصيغ الأفعال المزيدة معاني إلا لثماني صيغ، وهي (أفعل، وفاعل، وفعل، وانفعل، وافتعل، وتفعل، وتفاعل، واستفعل)، والسرّ في ذلك:

(١) المثل السائر: ٢ / ١٢.

(٢) التحرير والتنوير: ١ / ١٥٧.

(٣) حاشية الشهاب: ١ / ١٠٤.

(٤) الخصائص: ٣ / ٢٦٤، وينظر: حاشية الشهاب: ١ / ١٠٣ - ١٠٤.

(٥) ينظر في ذلك: مجيء الأفعال المزيدة بمعنى مجردها: ١٩٨ - ٢٠٨.

((أن ليس في الإلحاق زيادةً معنًى غير المبالغة، إلا في (تفَعَّل، وتفاعَل) ^(١)، فترك الملحق غيرهما، ومن غير الملحق (أفعالٌ، وأفعلٌ، وافعولٌ، وافعولٌ)؛ إذ ليس لها معنًى أيضاً غير المبالغة، تقول: شهب، بالكسر شهياً، وللمبالغة اشهبٌ، اشهباً، واشهبٌ، اشهباً،)) ^(٢).

المبحث الأول: الزيادة بحرف واحد

أولاً: زيادة الهمزة

(أفعل)، بزيادة الهمزة في أول الفعل الثلاثي المجرد، أي: قبل فاء الفعل نحو: (أكرم، يُكرمُ)، والقياس في مضارعه أن تثبت فيه الهمزة، فتقول: (يُفعل)، ولكن الهمزة ثقلت عليهم عند اجتماعها بهمزة المتكلم فحذفت، وأجريت أخواته عليه، أي: المبدوء بأحرف المضارعة الأخرى، فصار وزنه بعد حذف الهمزة (يُفعل).

ويأتي للدلالة على معانٍ ^(٣) عدة منها (التعدية)، وهو المعنى الغالب فيه نحو: (أجلستُ زيداً)، و(أخرجتُ عمراً)، و(أعدتُ محمداً)، أي: إنها تدخل على الفعل الثلاثي المجرد اللازم، فيصبح بها رباعياً مزيداً بحرفٍ متعدياً، فيصير فاعل الأصل مفعولاً به لمعنى الجعل، فالمعنى في (أجلستُ زيداً) جعلتُ زيداً جالساً، وجعلتُ محمداً قاعداً، قال الرضي عن معنى التعدية: ((أن يجعل ما كان فاعلاً للآزم مفعولاً لمعنى الجعل فاعلاً لأصل الحدث على ما كان، فمعنى (أذهبتُ زيداً) جعلتُ زيداً ذاهباً، فزيد مفعول لمعنى الجعل الذي استفيد من الهمزة، فاعل للذهاب كما كان في ذهب زيد)) ^(٤). أو تقول في معنى التعدية: إيصال معنى الفعل إلى مفعولٍ لا يصل إليه الفعل من دون الحرف المعدي، نحو: أكرمته، فالفعل المجرد هو (كُرم) وهو لازم، بمعنى أن الكرم لم يتجاوز الفاعل، أما بزيادة الهمزة، فإن الكرم تجاوز الفاعل إلى

^(١) (تفَعَّل، وتفاعَل) ليسا من باب الإلحاق، وعدُّ المصنف لهما منه فيه نظر، والله أعلم، ينظر: حاشية ابن جماعة على الجاربردي: ٥٢ / ١.

^(٢) شرح الجاربردي على الشافية: ٥٢ / ١.

^(٣) ينظر: شرح الرضي على الشافية: ٦١ - ٦٧، وشرح مختصر التصريف العزبي: ٣٦، وتدرج الأداني: ٢٤، وأوزان الفعل ومعانيها: ٥٦ - ٧٣.

^(٤) شرح الرضي على الشافية: ٦٣ / ١.

المفعول به، فجعلت الكرم يصل إلى شخصٍ، تقول: أكرمتُ زيدًا، أي: أوصلت كرمك إلى زيدٍ^(١)، والله أعلم.

و(التعريض)، نحو: (أبعثُ الثوبَ)، و(أرهنتُ الدارَ)، أي: عرضتها للبيع والرهان، وجعل الفاعل صاحب الشيء، نحو: (أعدَّ البعيرَ)، وألَبَّنتُ الشاةَ، و(أثمرَ البستانَ)، أي: صار البعير ذا غدةٍ، وصارت الشاة ذات لبنٍ، و صار البستان ذا ثمرٍ^(٢).

والمصادفة نحو: (أبخلته)، و(أعظمته)، أي: وجدته بخيلا، ووجدته عظيمًا، والحينونة أي: دخول الوقت، نحو: أحصد الزرعُ، أي: حان وقت حصاده، وأقطع النخل، أي: حان قطع ثمره^(٣).

ومن معاني (أفعل) أيضًا الدخول في الزمان والمكان، نحو: (أصبح)، و(أضحى)، و(أمسى)، نحو: (أعزقَ)، و(أمصرَ)، و(أشأمَ)، أي: دخل في الصباح، والضحى والمساء، ودخل العراق، ومصر والشام، ومن معانيها: السلب، والإزالة، نحو: أشكيتَه، أي: أزلت شكايته، وأقذيت عينه، أزلت القذى عنها.

والسلب: أن يسلب الفاعل أصل الفعل، نحو: أعجمت الكتاب، أي: أزلت عجمته، والعجمة، لبسه، وإبهامه بنقط ما ينقط من حروفه، وإهمال ما يهمل منها^(٤).

وقد يأتي (أفعل) بمعنى (فعل)، وهو قليل، ومن ذلك: شَعَلْنَهُ وأشغَلْنَهُ، وسَقَيْتُهُ وأسقَيْتُهُ، وشرقَت الشمس وأشرقَت، وبَقَلت الأرض وأبَقَلت، ويعبَّر عن هذا المعنى بالزيادة في المعنى؛ لأن الزيادة في المبنى تدلُّ على الزيادة في المعنى.

وقد ورد الفعل الثلاثي المزيد على وزن (أفعل) في نصوص قرآنية من سورة البقرة على النحو الآتي: قال تعالى: **ز ي پ ث ن ذ ن ث ت ت ت** البقرة: ٣.

(١) ينظر: تدرج الأداني إلى قراءة شرح السعد على تصريف الزنجاني: ٢٤.

(٢) ينظر: شرح مختصر التصريف العزي: ٣٦، وتدرج الأداني: ٢٤.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٧ / ١٥٩، وشذا العرف في فن الصرف: ٥٨.

(٤) ينظر: تدرج الأداني: ٢٤ - ٢٥.

فالفعل (يؤمنون) مضارع الفعل (آمن)، وهو مزيد بالهمزة في أوله، فوزنه (أفعل)، وهو متعدّ إلى مفعولين إن كانت الهمزة للتعدية؛ لأنه قبل دخول همزة النقل كان متعدياً إلى واحد، تقول: أمنتُ الرجلَ، إذا لم تخفه، ومنه قوله تعالى: **ث قَالَ ب ب بِ بِ كَمَا يِ عَلَى أَخِيهِ بِ بِ** يوسف: ٦٤، وبعد دخول الهمزة يصير متعدياً إلى اثنين، نحو: أمنتَه غيري، أي: جعلت غيري آمناً منه^(١)، والمعنى على هذا ((كأن المصدّق بكسر الدال صير المصدّق بفتحها آمناً من أن كذبه، أو يخالفه، فالأصل أن يقول: أمنت الغيب، وأمنت النبي محمداً صلى الله عليه وسلم، أي: صيرتهما آمنين من أن أكذبهما أو أخالفهما))^(٢).

وأجازوا في همزة (آمن) أن تكون للصيرورة، على معنى صار ذا أمنٍ، قال أبو علي الفارسي: ((ويجوز في (آمن) أن يكون المعنى: صار ذا أمنٍ، مثل: أجرب، وأقطف، وأعاد، أي: صار ذا عاهة في ماله، فكذلك (آمن) صار ذا أمنٍ في ماله ونفسه بإظهار الشهادتين))^(٣).

ولكن يرد على جعل الهمزة هنا بمعنى الصيرورة تعديته لمفعولين^(٤)؛ لأن الفعل إذا كان بمعنى الصيرورة كان لازماً^(٥)، والله أعلم.

وقد ذكر الراغب في مفرداته أن (آمن) ((إنما يقال على وجهين: أحدهما: متعدياً بنفسه، يقال: آمنته، أي: جعلت له الأمن، ومنه قيل لله: مؤمن، والثاني: غير متعدّ، ومعناه: صار ذا أمن))^(٦).

وقال ابن عاشور: ((فصار (آمن) بمعنى صدّق على تقدير: أنه آمن مُخبره من أن يُكذِّبه، أو على تقدير: أنه آمن نفسه من أن تخاف من كذب الخبر مبالغاً في أمن، كأقدم على الشيء بمعنى تقدّم إليه وعمد إليه، ثم صار فعلاً قاصراً، إما على مراعاة

(١) ينظر: الكشاف: ٣٨، وحاشية الشهاب: ١ / ٣٢٦، وتفسير التحرير والتنوير: ١ / ٢٩٩.

(٢) هميان الزاد أباضي: ١ / ٦٤، وينظر: تفسير البيضاوي: ١ / ٣٢٥ - ٣٢٦، وحاشية الشهاب: ١ / ٣٢٦.

(٣) الحجة للقراء السبعة: ١ / ١٤٩.

(٤) ينظر: حاشية الشهاب: ١ / ٣٢٦.

(٥) ينظر: تدرج الأداني: ٢٤.

(٦) المفردات في غريب القرآن: ٣٦.

حذف المفعول؛ لكثرة الاستعمال بحيث نزلنا لفعل منزلة اللازم، وإما على مراعاة المبالغة المذكورة، أي: حصل له الأمن، أي: من الشك واضطراب النفس، واطمأن لذلك؛ لأن معنى الأمن والاطمئنان متقارب))^(١).

فإذا ثبت استعمال (آمن) قاصراً فإنه يرد على من استبعد أن تكون الهمزة في (آمن) للصيرورة.

وكذلك أجازوا في (آمن) أن يكون مطاوعاً لمجرده (أمن)، أي: أمِنته فأمن، وقشعت الريح السحاب، فأقشع السحاب، وكبَّ الله الكافر على وجهه، فأكبَّ الكافر ((فجاء المطاوع على (أفعل)، كقولك: كبيئته فأكبَّ، وفي التنزيل:

﴿رُنِّثْتَ﴾ النمل: ٩٠، وفيه: ﴿رُنِّثَ﴾ الملك: ٢٢، وقال: كما أكبَّ على ساعديه النمْرُ، ومما يدلُّك على ذلك تعدُّيه بالحرف، وقال أبو عثمان: أجفل الغيم، إذا انقلع، وجفلته الريح، ولا يقال: أجفلته))^(٢).

وجعل (أفعل) لمطاوعة فعل لم يثبتته الزمخشري، ووصفه بالغريب^(٣) الشاذ، وأن مطاوع كبَّ، وقشع، انكبَّ، وانقشع، وردَّ على من أثبتته بأنه لم يكن من حملة كتاب سيبيويه؛ لأن سيبيويه لم يثبتته^(٤).

قال الطالب ابن حمدون (ت ١٢٧٣هـ): ((ونكر من معاني (أفعل) خمسة وعشرين، من جملتها: أن يكون لمطاوعة (فعل) المفتوح العين، نحو: قشعت الريح السحاب، فأقشع السحاب، وكبَّ الله الكافر على وجهه، فأكبَّ الكافر، وقد عدوا هذا غريباً؛ من جهة أن العادة في الهمزة أن تغير معنى الثلاثي، وتحدث فيه معنى لم يكن له عند عدمها، وهنا العكس))^(٥).

(١) تفسير التحرير والتوير: ١ / ٢٩٩.

(٢) الحجة للقراء السبعة: ١ / ١٤٩، وينظر: تفسير البحر المحيط: ١ / ١٦٢.

(٣) وسبب غرابته؛ ((لأنه على عكس المعروف في اللغة من تعدِّي الإفعال، ولزوم ثلاثيه، ككرم، وأكرمت))، حاشية الشهاب: ٩ / ٢٣٠.

(٤) ينظر: الكشاف: ١١٢٧.

(٥) حاشية الطالب ابن حمدون على شرح بحررق على لامية الأفعال: ٣١.

وأضاعت غيرها، وكذلك أظلم الشيء بنفسه، وأظلم غيره، أي: صيره مظلمًا، وههنا الأقرب أنها متعدية، ويحتمل أن تكون غير متعدية مستندة إلى ماحوله، والتأنيث للحمل على المعنى؛ لأن ماحول المستوقد أماكن وأشياء، ويعضده قراءة ابن أبي عبلة: (ضاء)^(١).

ومن المسلم به أن من معاني الهمزة في (أفعل) أن تكون للتعدية، وهذا هو المعنى الغالب فيها، وقد يكون (أفعل) بمعنى مجردة، وتكون زيادة الهمزة لغير فائدة، والزيادة في بنية الكلمة العربية عند البليغ لا بدّ من أن يكون لها فائدة، بمعنى أن الزيادة ليست اعتباطاً؛ لأن واضع اللغة حكيم، وإذا كان واضع اللغة حكيماً فليس من المعقول أن تكون الزيادة في الكلمة لغير فائدة، والله أعلم.

قال ابن يعيش: ((وهذه الأبنية الثلاثة، التي هي: (أفعل، وفعل، وفاعل)، فالزيادة في كلّ بناءٍ منها أفادت معنى لم يكن قبل، على ما سيذكر))^(٢).

وقال الرضي: ((أقول: اعلم أن المزيد فيه لغير الإلحاق لا بدّ لزيادته من معنى؛ لأنها إذا لم تكن لغرضٍ لفظيٍّ كما كانت في الإلحاق، ولا لمعنى كانت عبثاً، فإذا قيل مثلاً: إنَّ (أقال) بمعنى (قال)، فذلك منهم تسامح في العبارة، وذلك على نحو ما يقال: إن الباء في **رَكَفَى بِاللَّهِ** ج الرعد: ٤٣، و(من) في **رَبِّ** **مِنِ** **إِلَهِ** **ج** آل عمران: ٦٢، زائدتان لمّا لم تفيدا فائدة زائدة في الكلام سوى تقرير المعنى الحاصل وتأكيده، فكذا لا بدّ في الهمزة في (أقالني) من التأكيد والمبالغة))^(٣).

فعلى ما ذكر الرضي فإنه لا بدّ من أن يكون لـ (أضاء) زيادة في المعنى على مجردة (ضاء)، فالضياء في (أضاء) أقوى منه في (ضاء)، وكذلك الظلمة في (أظلم) أقوى، وأكثر منه في (ظلم)؛ بناءً على قاعدة عربية قديمة أقرها علماء اللغة، وهي

(١) التفسير الكبير: ٢ / ٦٩.

(٢) شرح التصريف الملوكي: ٦٨.

(٣) شرح الرضي على الشافية: ١ / ٦١، وينظر: شرح مراح الأرواح لابن كمال باشا: ٢٠، وشذا العرف: ٦٩.

من هذا الوجه، فيقال: أضله الله لا على الوجه الذي يتصوره الجهلة^(١))، كون الهمزة للتعدية في (يُضِلُّ) هو الوجه الأول الذي أجازَه الرازي بعد تأويل معنى الإضلال، وأجاز في الهمزة أن تكون بمعنى الوجدان، أي: وجود الشيء على صفة، ومعنى الوجدان ((أن الفاعل وجد المفعول متصفاً بصفةٍ مشتقةٍ من أصل ذلك الفعل، وتلك الصفة في معنى الفاعل، إن كان أصل الفعل لازماً، وفي معنى المفعول، إن كان متعدياً))^(٢)، والمعنى هنا: وجدهم ضالين، وأجاز الإمام الرازي أن تكون معاني الهمزة التي ذُكرت لها راجعةً إلى معنى التعدية، وهو عنده أولى؛ لأنَّ الاشتراك خلاف الأصل؛ إذ الأصل أن يكون لكلِّ لفظٍ معنًى، والله أعلم.

قال الرازي عن معنى الهمزة في (يُضِلُّ): ((ونريد أن نتكلم ههنا في الهداية والإضلال؛ ليكون هذا الموضع كالأصل الذي يرجع إليه في كلما يجيء في هذا المعنى من الآيات، فننتكلم أولاً في الإضلال، فنقول: إن الهمزة تارة تجيء لنقل الفعل من غير المتعدي إلى المتعدي، كقولك: خرج فإنه غير متعدٍ، فإذا قلت: أخرج، فقد جعلته متعدياً، وقد تجيء لنقل الفعل من المتعدي إلى غير المتعدي، كقولك: كيبته فأكبَّ، وقد تجيء لمجرد الوجدان، حكى عن عمر وبن معد يكرب، أنه قال لبني سليم: قاتلناكم فما أجبناكم، وها جيناكم فما أفحمناكم، وسألناكم فما أبخلناكم، أي: فما وجدناكم جبناء، ولا مفحمين، ولا بخلاء، ويقال: أتيت أرض فلان، فأعمرتها، أي: وجدتها عامرة، قال المخبَّل:

تمنّى حُصين أن يسودَ حُرّاعة فأمسى حُصين قد أذلَّ وأقهر

أي: وجد ذليلاً مقهوراً، ولقائل أن يقول: لم لا يجوز أن يقال الهمزة لا تفيد إلا نقل الفعل من غير المتعدي إلى المتعدي؟ فأما قوله: كيبته فأكبَّ، فلعل المراد كيبته فأكبب نفسه على وجهه، فيكون قد ذكر الفعل مع حذف المفعولين، وهذا ليس بعزيز،

(١) المفردات في غريب القرآن: ٣٠٢.

(٢) تدرج الأداني: ٢٤.

وأما قوله: قاتلناكم فما أجبناكم، فالمراد ما أثر قتالنا في صيرورتكم جبناء، وما أثر هجاؤنا لكم فيصيرورتكم مفحمين، وكذا القول في البواقي، وهذا القول الذي قلناه أولى؛ دفعا للاشتراك، إذا ثبت هذا فنقول: قولنا: أضله الله لا يمكن حمله إلا على وجهين: أحدهما: أنه صيِّره^(١) ضالاً، والثاني: أنه وجده ضالاً، أما التقدير الأول وهو أنه صيِّره ضالاً، فليس في اللفظ دلالة على أنه تعالى صيِّره ضالاً عمّاداً، وفيه وجهان: أحدهما: أنه صيِّره ضالاً عن الدين، والثاني: أنه صيِّره ضالاً عن الجنة، أما الأول وهو أنه تعالى صيِّره ضالاً عن الدين، فاعلم أن معنى الإضلال عن الدين في اللغة هو الدعاء إلى ترك الدين، وتقبيحه في عينه، وهذا هو الإضلال الذي أضافه الله تعالى إلى إبليس فقال: **زِدْ يَدَّ تَدِّ الْقَصَصِ: ١٥، ... وأيضاً أضاف الله تعالى هذا الإضلال إلى فرعون، فقال: **زَوَّضَلَّ قَافٍ فَذُجَّ طِه: ٧٩،** واعلم أن الأمة مجمعة على أن الإضلال بهذا المعنى لا يجوز على الله تعالى؛ لأنه تعالى ما دعا إلى الكفر، وما رغب فيه، بل نهى عنه وزجر وتوعّد بالعقاب عليه، وإذا كان المعنى الأصلي للإضلال في اللغة ليس إلا هذا، وهذا المعنى منفي بالإجماع ثبت انعقاد الإجماع على أنه لا يجوز إجراء هذا اللفظ على ظاهره ... وسابعها: أن نحمل الهمزة لا على التعدية بل على الوجدان على ما تقدم في أول هذه المسألة بيانه، فيقال: أضلّ فلان بغيره، أي: ضلّعه، فمعنى إضلال الله تعالى لهم أنه تعالى وجدهم ضالين))^(٢).**

(١) المراد بقوله: (صيِّره) معنى التعدية؛ لأن التعدية: تضمين الفعل معنى الجعل، والتصيير، ينظر: شرح بحرق على

لامية الأفعال لابن مالك: ٣١.

(٢) التفسير الكبير: ١٢٦/٢ - ١٣١.

(تُنسخ) بضم النون، كقراءة من قرأ (تُنسخ) بفتح النون ينتقان في المعنى، وإن اختلفا في اللفظ^(١).

وجعلها الزمخشري بمعنى النقل، فنقلت الفعل (نسخ) وهو متعدّ إلى واحدٍ، فجعلته متعدياً إلى اثنين، تقول: نسخ زيد الشيء، أي: أزاله، وأنسخه إياه عمرو، أي: جعل عمرو زيداً ينسخ الشيء، أي: يزيله، فالمعنى عند الزمخشري: أن الله سبحانه وتعالى يأمر^(٢) جبريل عليه السلام بأن يجعل الآية منسوخةً، بإعلامه للنبي صلى الله عليه وسلم بنسخ الآية^(٣).

ولم يرتضِ أبو عليّ الفارسي، ومكي أن تكون الهمزة للنقل؛ ((لأن المعنى يتغيّر، ويصير المعنى ما نسختك يا محمد من آيةٍ، وإنساخه إياها إنزالها عليه، فيصير المعنى: ما نزل عليك من آيةٍ، أو ننسخها نأتٍ بخيرٍ منها، يؤول المعنى إلى أن كل آيةٍ أنزلت أتي بخيرٍ منها، فيصير القرآن كله منسوخاً، وهذا لا يمكن؛ لأنه لم ينسخ إلا اليسير من القرآن))^(٤).

ومعنى الهمزة عند الرازي في قراءة ابن عامر، يجوز فيها أن تكون بمعنى مجردة، فيكون أنسخ، بمعنى نسخ، ويجوز أن تكون الهمزة للصيرورة، قال الرازي: ((المسألة الثانية: قرأ ابن عامر: (مأنسخ) بضم النون وكسر السين والباقون بفتحهما، أما قراءة ابن عامر ففيها وجهان: أحدهما: أن يكون (نسخ، وأنسخ) بمعنى واحد، والثاني: أنسخته جعلته ذا نسخ، كما قال قوم للحجاج، وقد صلب رجلاً: أقبروا فلاناً، أي: اجعلوه ذا قبر، قال تعالى: **رُذِّهُهُ** چ عبس: ٢١))^(٥).

(١) الحجة للقراء السبعة: ١ / ٣٦٠.

(٢) أي: إن إسناد الإنساخ إلى الله سبحانه وتعالى بمعنى الأمر، أي: إن الله سبحانه يأمر جبريل، أو رسول الله صلى الله عليه وسلم بنسخها.

(٣) ينظر: الكشاف: ٩١، وتفسير البحر المحيط: ١ / ٥١٢.

(٤) الكشف عن وجوه القراءات السبع: ١ / ٣٠٩.

(٥) التفسير الكبير: ٣ / ٢٠٥.

ومجيء (أنسخ) بمعنى (نسخ)، أنكره أبو عليّ الفارسي، بقوله: ((فلا يجوز أن يكون لغةً على حدّ (حلّ، وأحلّ، وبدأ، وأبدأ)؛ لأننا لم نعلم أحدًا حكى ذلك))^(١). وقول أبي عليّ إن قراءة ابن عامر، وقراءة الجمهور متفقتان في المعنى، مع اختلافهما في اللفظ يرد على أبي عليّ ذهابه إلى أن (أنسخ) لم يجئ بمعنى (نسخ)^(٢).

وقال الشهاب أيضًا: ((والعجب من المفسرين، والشراح أنهم لم يوردوا ما يُصحّ هذه اللغة، ولعلنا نظفر به))^(٣).

فعلى هذا يصحّ أن تكون (أنسخ) بمعنى مجرده (نسخ)، ولكن لا بدّ من أن تكون في (أنسخ) زيادة في المعنى على مجرده؛ لأن واضع اللغة حكيم، فمن غير المعقول أن يزيد في بنية كلمة، فيستعملها بمعناها غير مزيدة؛ لأنه خلاف الحكمة، والله أعلم.

أما تجويز الرازي أن تكون الهمزة للصيرورة في (أنسخ)، فيرد عليه أن الفعل إذا كان بمعنى الصيرورة، فإنه يكون لازماً، والفعل (أنسخ) متعدّ، وكذلك فإن مجيء الهمزة للصيرورة قليل، قياساً إلى معنى التعدية، ومجيؤها للتعدية أكثر من مجيئها للمعاني الأخرى، حتى إن الرازي ذهب إلى أن التعدية هو المعنى الحقيقي، والمعاني الأخرى مجازية، وليست حقيقية؛ لأن المجاز أولى من الاشتراك^(٤)، والله أعلم.

وفي قوله تعالى: **رَّكِبًا يُكْرَمُونَ مِمَّا قَبْلُ كُنْتُمْ تُحَمِّلُونَ الْمَالَ وَالنَّفْسَ وَالْأَنْفُسَ بِمَا كُنْتُمْ كُفِرْتُمْ بِهِ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَهُمْ فِي عَذَابٍ مُّهِينٍ**^(٥)

البقرة: ١٨٥.

^(١) الحجة للقراء السبعة: ١ / ٣٥٩.

^(٢) ينظر: حاشية الشهاب: ٢ / ٣٥٦.

^(٣) حاشية الشهاب: ٢ / ٣٥٧.

^(٤) ينظر: التفسير الكبير: ٢ / ١٣٧.

^(٥) سورة البقرة: ١٨٥.

ورد الفعل (أنزل) مبنياً للمفعول، ووزنه (أفعل) بزيادة الهمزة في أوله، ومعنى الهمزة هنا من غير خلافٍ يذكر التعديّة، أي: إن الله سبحانه وتعالى جعله منزلاً على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، واستعمل الحق سبحانه مع القرآن في نزوله من اللوح المحفوظ إلى سماء الدنيا، الفعل (أنزل)، ومع نزوله من السماء الدنيا إلى نبينا صلى الله عليه وسلم الفعل (نزل) بالتشديد؛ لأن صيغة التفعيل فيها دلالة على التكرير، ونزول القرآن مفرداً، ومنجماً من السماء إلى الدنيا إلى قلب حبيبنا صلى الله عليه وسلم كثير؛ إذ كمل نزوله في مدة ثلاثٍ وعشرين سنةً، ف (أنزل) هنا المراد به نزوله من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا، ومعلوم أن هذا النزول كان جملةً واحدةً، وليس كثيراً بحسب الأحداث التي تجري على الأرض لهذا استعمل (أفعل) وهي صيغة ليس فيها دلالة على التكرير، ونلاحظ أن القرآن استعمل مع الكتب السماوية الأخرى الفعل (أنزل) على أفعل؛ لأن نزولها كان جملةً واحدةً، وغير مفرّق، فاختر لها صيغةً لا تدلُّ على التكرير، بخلاف ما استعمله مع القرآن الكريم، والله أعلم.

وهذا ذكره الرازي، بقوله: ((المسألة الثالثة: قد ذكرنا في تفسير قوله تعالى: ﴿رُوِّ

﴿ رُوِّ ي بِ ي بِ عَلَى عَبْدِنَا ۚ الْبَقَرَةُ: ٢٣،

أن التنزيل مختصٌّ بالنزول على سبيل التدرّج، والإنزال مختصٌّ بما يكون النزول فيه دفعةً واحدة، ولهذا قال الله تعالى: ﴿رُوِّ ي بِ ي بِ عَلَى عَبْدِنَا ۚ الْبَقَرَةُ: ٢٣، إذ اثبت هذا فنقول: لما كان المراد ههنا من قوله تعالى: ﴿رُوِّ ي بِ ي بِ عَلَى عَبْدِنَا ۚ الْبَقَرَةُ: ٢٣، أنزل من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا، لاجرم ذكره بلفظ الإنزال دون التنزيل، وهذا يدلُّ على أن هذا القول راجح على سائر الأقوال))^(١).

وقد ذكر الشعراوي هذا الأمر، بقوله: ((وكلمة (نزل، ونزل) نفهمهما أن الحق أنزل القرآن من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا مناسباً للأحداث، ومناسباً للظروف،

(١) التفسير الكبير: ٧٤/٥.

فكان الإنزال في رمضان جاء مرة واحدة ، والناس الذين يهاجموننا يقولون كيف تقولون: إن رمضان أنزل فيه القرآن مع أنكم تشيعون القرآن في كل زمنٍ، فينزل هنا وينزل هناك، وقد نزل في مدة الرسالة المحمدية؟

نقول لهم: نحن لم نقل: إنه (نزل)، ولكننا قلنا: (أنزل)، فأنزل: تعدى من العلم الأعلى إلى أن يباشر مهمته في الوجود، وحين يباشر مهمته في الوجود ينزل منه (النَّجْمُ)، يعني القسط القرآني موافقاً للحدث الأرضي؛ ليجيء الحكم وقت حاجتك، فيستقرّ في الأرض، إنما لو جاءنا القرآن مكتملاً مرة واحدة، فقد يجوز أن يكون عندنا الحكم ولا نعرفه، لكن حينما لا يجيء الحكم إلا ساعة نحتاجه، فهو يستقرّ في نفوسنا^(١).

وفي قوله تعالى: **رُءِيَ كَأَنَّ كُؤُؤُ وَوُؤُؤُ وَوُؤُؤُ وَوُؤُؤُ** وفي سورة البقرة: ١٩٦.

ورد الفعل (أحصر) وهو مزيد على الثلاثي بحرف (الهزة)، والمعنى اللغوي للحصر ((التضييق، قال عز وجل: رُءِيَ جُ التوبة: ٥، أي: ضيقوا عليهم والحصر، والإحصار المنع من طريق البيت، فالإحصار يقال في المنع الظاهر، كالعدوّ، والمنع الباطن كالمرض، والحصر لا يقال إلا في المنع الباطن، فقوله تعالى: **رُؤُؤُ** و **جُ سورة البقرة: ١٩٦، محمول^(٢) على الأمرين^(٣).**

وذهب الفراء إلى أنها بمعنى واحد في المرض والعدوّ، ووافقه على ذلك أبو عمرو الشيباني، فقال: حصرني الشيء وأحصرني، أي: حبسني^(٤).
وأيد أبو حيان ما ذهب إليه الفراء من أنها بمعنى واحد، بقوله: ((وثبت بنقل من نقل من أهل اللغة: أن الإحصار والحصر سواء، وأنها يقالان في المنع بالعدوّ، وبالمرض، وبغير ذلك من الموانع، فتحمل الآية على ذلك))^(١).

^(١) تفسير الشعراوي: ٢ / ٧٧٤، وينظر: نظم الدرر: ١ / ٦٢.

^(٢) في المطبوع (محمول)، والصواب ما أثبتناه.

^(٣) المفردات في غريب القرآن: ١٢٨.

^(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١ / ١١٧، وفتح القدير للشوكاني: ١ / ١٩٥.

وقال أيضاً: ((وثبت من اللغة هنا كأنه يقال في كل منهما: أحصر وحصر، وحكاه ابن سيده))^(١).

ف (أفعل) هنا عند أبي حيان، بمعنى مجرده، وقد سبقه إلى هذا البيضاوي، بقوله: ((يقال: حصره العدو، وأحصره، إذا حبسه، ومنعه من المضي، مثل: صدّه، وأصدّه))^(٢).

وقال ابن التمجيد معلقاً على قول البيضاوي السابق: ((قوله: (حصره العدو الخ)، جعل المصنف (حصر، وأحصر) كليهما بمعنى واحد، ومثّل عليه، ب (صدّه، وأصدّه) في استعمال (فعل، وأفعل) بمعنى واحد، نقل الإمام عن أحمد بن يحيى أنه قال: أصل الحصر، والإحصار الحبس))^(٣).

وتابعهم ابن عاشور على أن (أفعل) بمعنى (فعل)، بقوله: ((وهو فعل مهموز لمتكسبه همزته تعدية؛ لأنه مرادف حصره، ونظيرهما صدّه وأصدّه، هذا قول المحققين من أئمة اللغة، ولكن كثر استعمال (أحصر) المهموز في المنع الحاصل من غير العدو، وكثر استعمال حصر المجرد في المنع من العدو، قال: ژ ئ ئ چ التوبة: ٥، فهو حقيقة في المعنيين، ولكن الاستعمال غلب أحدهما في أحدهما، كما قال الزمخشري في الكشاف))^(٤).

وذهب ابن عطية إلى أن الهمزة في (أحصر) بمعنى الصيرورة، أي: إذا صرتم ذوي حصر، نحو: أقبر، بمعنى صار ذا قبر، وأحمى، وغير ذلك^(٥).

وأجاز الرازي في الهمزة (أحصر) أن تكون بمعنى الصيرورة، كما ذكر ابن عطية، وأجاز الرازي أيضاً أن تكون بمعنى الوجدان، أي: وجدهم على صفة الإحصار، بقوله: ((الحجة الأولى: إن الإحصار إفعال من الحصر، والإفعال تارة

(١) تفسير البحر المحيط: ٢ / ٨١.

(٢) تفسير البحر المحيط: ٢ / ٣٤١.

(٣) تفسير البيضاوي: ٢ / ٤٨٤ - ٤٨٥.

(٤) حاشية ابن التمجيد على تفسير البيضاوي: ٥ / ٩١، وينظر: حاشية شيخ زادة على البيضاوي: ١ / ٥٠٢.

(٥) تفسير التحرير والتنوير: ٢ / ٢٢٢، وينظر: روح المعاني: ٢ / ٨٠.

(٦) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ١ / ٣٦٨.

والخروج من المكان بكثرة شبه بفيض الماء والدمع، فأفاض من الفيض لا من فوض، وهو اختلاط الناس بلا سايس يسوسهم^(١).

وقال: ((و(أفعل) هذا بمعنى المجرد، وليست الهمزة للتعدية؛ لأنه لا يحفظ أفضت زيدًا بهذا المعنى الذي شرحناه، وإن كان يجوز في فاض الدمع أن يعدى بالهمزة، فنقول: أفاض الحزن، أي: جعله يفيض))^(٢).

فأبو حيان يُجوز في همزة (أفاض) أن تكون للتعدية، إذا كان الفعل بمعنى السيل، وهذا ما قصده الزجاج، والزمخشري، ومن تبعهما من المفسرين.

أما إذا كان الفعل (أفاض) بمعنى الانخراط، والاندفاع والخروج من المكان بكثرة، فالفعل (أفاض) بمعنى مجرده، والمراد من قولهم: هو بمعنى المجرد أنه للتأكيد؛ بناءً على أن (أفاض) زائد في بنيته على (فاض)، ولا بد لهذه الزيادة من معنًى، وهو التأكيد والمبالغة. ومن باب التوسع في المعنى فالمعنيان مرادان، أي: إن بعضهم يدفع بعضًا، وأن في هذا الانخراط، والاندفاع تأكيدًا، والله أعلم^(٣).

وفي قوله تعالى: **چ گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ**

البقرة: ٢٥٠.

ورد الفعل (أفرغ) وهو فعل أمرٍ من الفعل الرباعي المزيد على الثلاثي بالهمزة (أفرغ)، والظاهر أن معناه التعدية؛ لأن مجرده (فرغ) لازم، تقول: فرغ الإناء، وبإدخال الهمزة تقول: أفرغت الإناء، أي: جعلت الإناء فارغًا، والله أعلم.

قال الرازي: ((المسألة الثالثة: الإفرغ الصبُّ، يقال: أفرغت الإناء إذا صببت ما فيه، وأصله من الفراغ، يقال: فلان فارغ، أي: إنه خالٍ مما يشغله، والإفرغ إخلاء

(١) تفسير البحر المحيط: ٢ / ٩٢.

(٢) تفسير البحر المحيط: ٢ / ٩٢.

(٣) مجيء الأفعال المزيدة بمعنى مجردها: ٢٠٨ - ٢٠٩.

والمبالغة): وهو المعنى الغالب فيه، والتكثير يكون في الفعل، نحو: جَوَلْتُ، و طَوَّفْتُ، أو يكون التكثير في الفاعل، نحو: مَوَّتت الإبل، أو يكون التكثير في المفعول، نحو: عَلَّقْتُ الأبواب.

ويأتي للتعدية أيضًا نحو: حَرَّجْتُهُ، و فَرَّحْتَهُ، و نَزَّلْتُهُ، و يَأْتِي لمعنى السلب نحو: (قَرَدْتُ البعير) و (جَرَيْتُهُ)، و (جَلَّدْتُهُ)، أي: أزلت قراده وجريه و جلده، و يَأْتِي لمعنى التوجه إلى ما اشتق من الفعل نحو: (شَرَّقَ)، و (عَرَّبَ)، و (كَوَّفَ)، و (فَوَّزَ)، أي: اتجه نحو الشرق والغرب والكوفة، والمفازة، واختصار الجمل نحو: (سَبَّحَ) إذا قال: سبحان الله، و (كَبَّرَ) إذا قال: الله أكبر. وقد ورد الفعل الثلاثي المزيد على وزن (فَعَّل) في نصوص قرآنية من سورة البقرة، وعلى النحو التالي:

ففي قوله تعالى: چ و ؤ ي ي ب پ

چ البقرة: ٢٣.

ورد الفعل (نَزَّلَ)، بتضعيف عين الكلمة، ومعنى الصيغة التكثير، كما ذهب إليه الزمخشري، ومن تابعه، ومنهم الإمام الرازي، بقوله: ((المسألة الثانية: إنما قال: نَزَّلَ چ على لفظ التنزيل دون الإنزال؛ لأن المراد النزول على سبيل التدرج، وذكر هذا اللفظ هو اللائق بهذا المكان؛ لأنهم كانوا يقولون: لو كان هذا من عند الله، ومخالفاً لما يكون من عند الناس لم ينزل هكذا نجومًا، سورة بعد سورة على حسب النوازل، ووقوع الحوادث، وعلى سنن ما نرى عليه أهل الخطابة، والشعر من وجود ما يوجد منهم مفرقًا حينًا احيانًا، بحسب ما يظهر من الأحوال المتجددة، والحاجات المختلفة، فإنَّ الشاعر لا يُظهِر ديوان شعره دفعهً، والمترسل لا يُظهِر ديوان رسائله، وخطبه دفعهً، فلو أنزله الله تعالى لأنزله على خلاف هذه العادة جملة، چ

چ الفرقان: ٣٢، والله سبحانه وتعالى ذكره هنا مايدلُّ على

^(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٧ / ١٦٠، وشرح الرضي على الشافية: ١ / ٩٢ - ٩٤، وشرح مختصر التصريف العزي: ٣٧، وأوزان الفعل ومعانيها: ٧٤ - ٨٣.

أن القرآن معجز، مع مايزيل هذه الشبهة، وتقريره: أن هذا القرآن النازل على هذا التدرج، إما أن يكون من جنس مقدر البشر، أو لا يكون، فإن كان الأول وجب إتيانهم بمثله، أو بما يقرب منه على التدرج، وإن كان الثاني ثبت أنه مع نزوله على التدرج معجز))^(١).

وذهب سيبويه إلى أن (فَعَلت، وأَفَعلت) قد يكونان بمعنى واحد، بقوله: ((وقد يجيء الشيء على (فَعَلت) ، فيشرك (أَفَعلت)، كما أنهما قد يشتركان في غير هذا، وذلك قولك: فرِح وفرِحته، وإن شئت قلت: أفرحته
ومثل أفرحت وفرِحْت: أنزلت ونزلت، قال الله عز وجل: جِثْ ث ذِثْ ث
تَثْ ثْ ثْ ثْ فْ فْ فْ جِثْ الأَنْعَام: ٣٧، وكَثَرهم وأكثرهم، وقَلَّهم وأقلهم))^(٢).

وردَّ أبو حيان ما ذهب إليه الزمخشري، فذكر أن تضعيف العين في (نَزَل) معناه التعدية، ونقل الفعل من اللازم إلى المتعدي، وليس في التضعيف دلالة على التكثر، ومما يدلُّ على أنها للتعدية قراءة يزيد بن قطيب: (مما أنزلنا) بالهمزة، واستدلَّ على أنها للنقل، وليست للتكثر، بأن من شرط كون التضعيف للتكثر أن يكون قبل التضعيف متعدياً، ومجرد (نَزَل) لازم، وإن كان هذا الشرط أغلبياً، وليس على إطلاقه، فقد ورد الفعل (مَوَّت) للتكثر مع أنه لازم.

قال أبو حيان: ((و(نَزَّلنا) التضعيف فيه هنا للنقل، وهو المراد فلهمزة النقل، ويدلُّ على مرادفتها في هذه الآية قراءة يزيد بن قطيب: (مما أنزلنا) بالهمزة، وليس التضعيف هنا دالاً على نزوله منجماً في أوقات مختلفة، خلاف اللزمخشري
...، وهذا الذي ذهب إليه الزمخشري في تضعيف عين الكلمة هنا، هو الذي يُعبَّر عنه بالتكثر، أي: يفعل ذلك مرة بعد مرة، فيدلُّ على هذا المعنى بالتضعيف، ويُعبَّر عنه

(١) التفسير الكبير: ٢ / ١١٦.

(٢) كتاب سيبويه: ٤ / ٥٥ - ٥٦، وينظر: أبنية الأفعال دراسة لغوية قرآنية: ٥٠.

وهو غير التكثر؛ لإشعاره بخلافه، وقد حصروه في هذه الأمثلة، فهو مغاير لما في كتب العربية، فلا يخالف ما هنا كلامهم فيه كما توهموه، وحينئذ تكون صيغة (فعل) بعد كونها للنقل دالة على هذا المعنى، إما مجازاً، أو اشتراكاً، فلا يلزم اطّراده فتدبر))^(١).

ووصف الآلوسي ما ذهب إليه الشهاب بالبعيد ((لا سيما مع خفاء القرينة))^(٢). ودفع عمّا ذهب إليه الزمخشري من دلالة (نزل) على التكثر، فالتكثر يفهم بالإشارة، وليس من الصيغة، فذهب القونوي (ت ١١٩٥ هـ) إلى أن التكثر، والتدرج مفهوم بالإشارة، وليس معنى التكثر، والتدرج مقصوداً من العبارة، ولكن معنى التكثر مفهوم بالالتزام، كما في قوله تعالى: **رُؤُوسُهُمْ فِيهَا حَاقِقَاتٌ كَاغِبَاتٌ**، فالثابت بعبارة النص في هذه الآية وجوب نفقة المرأة على الوالد؛ لأن الكلام سيق لهذا الأمر، أما الثابت بإشارة النص فنسبة الولد إلى الأب؛ لأنه نسب الولد إليه بحرف اللام المقتضية للاختصاص^(٣)، والله أعلم.

قال القونوي عن (نزل): ((وكونه متعدياً لا ينافي كونه للتكثر، وللتدرج، ولو بالإشارة^(٤))؛ إذ مثل هذا يكفي فيه انفهامه^(٥) من الكلام، ولو لم يكن مقصوداً في بيان المرام، ألا يرى أن المصنف قد صرح آنفاً في قوله تعالى: **رُؤُوسُهُمْ فِيهَا حَاقِقَاتٌ كَاغِبَاتٌ**، بأن فيه تمثيلاً بطريق الإشارة، فلم لا يجوز هنا أن يكون التدرج مفهوماً بالإشارة، فيما يكون التدرج صحيحاً حسناً فيه، كما فيما نحن فيه؛ إذ التكثر في الفعل مطابق

(١) حاشية الشهاب: ٤٦ / ٢.

(٢) روح المعاني: ١ / ١٩٢ - ١٩٣.

(٣) ينظر: كشف الأسرار للنسفي: ١ / ٣٧٥.

(٤) أي: الدلالة بالإشارة، وهي دلالة الكلام على معنى غير مقصود أصلاً من سياق الكلام، بل يدل عليه اللفظ بغير صيغته ومنظومه، أي: إنه لازم للمعنى المقصود منه؛ إذ إن دلالة الإشارة التزامية، وإن كان اللزوم في بعض الأحيان خفياً، ينظر: أصول الفقه (الخضري): ١٢٠.

(٥) وزن (انفعل) له معنى واحد، وهو المطاوعة، وهو مختص بالأفعال العلاجية، أي: التي تعالج بالجوارح الحسية، ولا تستعمل في غير العلاج، فبناء انفعل من الفهم، وهو غير علاجي، فيه نظر، والله أعلم، ينظر: شرح الرضي على الشافية: ٧٨ / ١.

الاهتمام ليس غير؛ لأن الاهتمام يقتضيه التكثر، والله أعلم، قال القونوي معلقاً على قول البيضاوي عن (وصى): (أبلغ): ((قوله: (وقراً نافع، وابن عامر (أوصى)، والأول أبلغ)؛ لدلالته على الاعتناء بشأنها حيث دلَّ صيغة التفعيل على التكثر في الفعل، والتكثر يُشعرُ الاهتمام، وهو المراد هنا؛ إذ لا يراد التكثر في مثل هذا، وإن أمكن في نفسه))^(١).

وقال الرازي: ((المسألة الأولى: قرأ نافع وابن عامر (وأوصى) بالألف، وكذلك هو في مصاحف المدينة والشام والباقون بغير ألف بالتشديد، وكذلك هو في مصاحفهم، والمعنى واحد إلا أن في (وصى) دليلٌ مبالغٍ، وتكثر))^(٢).
وقال أبو حيان: ((و(وصى، وأوصى) لغتان، إلا أنهم قالوا: إنَّ (وصى) المشدّد يدلُّ على المبالغة والتكثر))^(٣).

ثالثاً: زيادة الألف

(فاعل): بزيادة الألف بين الفاء والعين، نحو: قاتل، وشارك، ودافع، ويأتي للدلالة على معانٍ^(٤) عدة، منها: (المشاركة)، وهو المعنى الغالب في هذا البناء، نحو (ضارب زيد عمراً)، و(قاتله) و(خاصمه)؛ إذ يقع الفعل بين الفاعل والمفعول في إثبات الحدث؛ إذ لو كان الفعل على وزن (فعل) أي: (ضرب) كان الفعل من طرفٍ واحدٍ، فلماً زيدت الألف على الفعل الثلاثي المجرّد أفادت المشاركة بين الفاعل والمفعول.

(١) حاشية القونوي: ٤ / ٢٥٣، وينظر: حاشية ابن التمجيد: ٤ / ٢٥٣.

(٢) التفسير الكبير: ٤ / ٦٦.

(٣) تفسير البحر المحيط: ١ / ٥٦٨، وينظر: نظم الدرر: ١ / ٢٤٥.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الشافية: ١ / ٩٣-٩٤، وشرح مختصر التصريف العزي: ٣٨، وأوزان الفعل ومعانيها: ٨٤ -

قال السعد التفتازاني (ت ٧٩٣هـ) عن وزن (فاعل): ((وتأسيسه على أن يكون بين اثنين فصاعداً، يفعل أحدهما بصاحبه ما فعل صاحب به، نحو: ضارب زيد عمراً))^(١).

وقد يأتي البناء للتكثير والمبالغة نحو: (ضاعفت أجره، وضعفتُ)، أي: بمعنى (فعل). وقد يأتي (فاعل) بمعنى (فعل) المجرد، نحو: (سافرت)، و(هاجرت)، و(طارقت النعل)، أي: بمعنى (سفرت)، و(هجرت)، و(طرقت النعل). وقد ورد بناء (فاعل) في سورة البقرة دالاً على بعض المعاني التي ذكرناها.

ففي قوله تعالى: **چ ق ق چ چ چ چ چ چ چ چ چ چ** سورة البقرة: ٥١. ورد الفعل (واعد) مزيداً على الثلاثي بحرف الألف، والوعد ((كلمة صحيحة تدلُّ على ترجية بقول))^(٢)، و((يكون في الخير والشر، يقال: وعدته بنفع، وضرر وعداً، وموعداً وميعاداً، والوعد في الشر خاصة، يقال منه: أوعدته، ويقال: واعدته، وتواعدنا))^(٣). وصيغة المفاعلة هنا بمعنى المشاركة بين اثنين، وهو المعنى الغالب فيها.

قال الرازي: ((اعلم أن هذا هو الإنعام الثالث، فأما قوله تعالى: **ژ ق ق چ ق ق چ ق ق** وأبو عمرو ويعقوب: (واذ وعدنا موسى) بغير ألف في هذه السورة، وفي الأعراف وطه، وقرأ الباقون (واعدنا) بالألف في المواضع الثلاثة، فأما بغير ألف فوجه ظاهر؛ لأن الوعد كان من الله تعالى، والمواعدة مفاعلة ولا بد من اثنين، وأما بالألف فله وجوه: أحدها: أن الوعد وإن كان من الله تعالى فقبوله كان من موسى عليه السلام، وقبول الوعد يشبه الوعد؛ لأن القابل للوعد لا بدَّ وَأَنْ يَقُولَ: أفعال ذلك. وثانيها: قال القفال: لا يبعد أن يكون الآدمي يعد الله، ويكون معناه يعاهد الله. وثالثها: أنه أمر جرى بين اثنين فجاز أن يقال: واعدنا.

(١) شرح مختصر التصريف العزي: ٣٨.

(٢) مقاييس اللغة: ٦ / ١٢٥.

(٣) المفردات في غريب القرآن: ٥٤١.

ورابعها: وهو الأقوى أن الله تعالى وعده الوحي، وهو وعد الله المجيء للميقات إلى الطور))^(١).

وأجازوا أن تكون صيغة المفاعلة على حقيقتها، أي: إنَّها للمشاركة بين اثنين، وأخذ يبيِّن كيف تكون المشاركة في قوله: (واعدنا)، وأجاز أيضًا أن يكون (فاعل) بمعنى مجردة، وهو من الأفعال التي تأتي بمعنى مجردها، كما مرَّ^(٢).

وقد رجَّح أبو عبيد قراءة من قرأ: وعدنا بغير ألف، وأنكر قراءة من قرأ: واعدنا بالألف، ووافقه على معنى ما قال أبو حاتم، ومكي، وقال أبو عبيد: المواعدة لا تكون إلا من البشر؛ لأن المواعدة مفاعلة، وهي للاشتراك غالبًا، ومن غير الممكن أن يشارك أحد رب العزة في أمرٍ من الأمور، والله أعلم.

وردَّ أبو حيان ما ذهب إليه أبو عبيد من ترجيح لقراءة على أخرى، بقوله: ((ولا وجه لترجيح إحدى القراءتين على الأخرى؛ لأن كلاً منهما متواتر، فهما في الصحة على حدٍّ سواء))^(٣).

وذكر ابن عاشور أن (فاعل) بمعنى (فعل)، إلا أن في (فاعل) توكيدًا ليس في (فعل)؛ لأن بناء (فاعل) أكثر من بناء (فعل)، وهو ما ذهب إليه الرضي في شرحه للشافية، كما مرَّ.

قال ابن عاشور: ((وقراءة الجمهور (وواعدنا) بألفٍ بعد الواو على صيغة المفاعلة المقتضية حصول الوعد من جانبيين الواعد والموعود، والمفاعلة على غير بابها لمجرد التأكيد على حدِّ سافر وعافاها الله، وعالج المريض، وقاتله الله، فتكون مجازًا في التحقيق؛ لأنَّ المفاعلة تقتضي تكرر الفعل من فاعلين، فإذا أُخرجت عن بابها بقي التكرُّر فقط من غير نظر للفاعل، ثمَّ أريد من التكرُّر لازمه وهو المبالغة والتحقق، فتكون بمنزلة التوكيد اللفظي))^(٤).

(١) التفسير الكبير: ٦٩/٣.

(٢) ينظر: الحجة للقراء السبعة: ٢٩٣/١، والكشف عن وجوه القراءات: ٢٩٣/١، وتفسير البحر المحيط: ٣٥٧/١.

(٣) تفسير البحر المحيط: ٣٥٧ / ١.

(٤) تفسير التحرير والتنوير: ٢٥٧ / ١.

المؤاخذة تنبيه على معنى المجازاة، والمقابلة لما أخذوه من النعم، فلم يقابلوه بالشكر))^(١).

والمفاعلة هنا بمعنى مجردها من غير مبالغة، وهذا ما ذهب إليه أبو حيان، بقوله: ((ومعنى: المؤاخذة، العقاب، و(فاعل) هنا بمعنى الفعل المجرد، نحو: أخذ؛ لقوله: زُذِّتَتْ ج العنكبوت: ٤٠، وهو أحد المعاني التي جاءت لها فاعل))^(٢).

وذهب القونوي في حاشيته، وابن عاشور في تفسيره إلى أن (فاعل) بمعنى مجردة، لكن فيه مبالغة؛ لأن الزيادة في البناء تدلُّ على الزيادة في المعنى، قال ابن عاشور: ((والمؤاخذة مشتقة من الأخذ بمعنى العقوبة، كقوله: جُزَّ ك ك ك ك بالنسيان والخطأ))^(٣).

ونذكروا أن (فاعل) جاء على بابه، وعلى أصله في دلالاته على المشاركة، وأخذوا يُبيِّنون كيف حصلت المشاركة في الفعل، بأن المسيء قد أمكن من نفسه، وطرق السبيل إليها بفعله، فكأنه أعان من يعاقبه بذنبه، ويأخذ به على نفسه^(٤).

وكون (فاعل) للمشاركة، هو ما ذهب إليه الرازي، ولكنه بيَّن معنى المشاركة بغير ما ذهب إليه بعضهم، فإذا أخذ الله المذنبين بعقوبتهم، فبالمقابل فإن المذنبين يأخذون ربه بالمطالبة بالعفو، قال الرازي: ((المسألة الأولى: ژ پ پ ج، أي: لا تعاقبنا، وإنما جاء بلفظ المفاعلة، وهو فعل واحد؛ لأن الناسي قد أمكن من نفسه، وطرق السبيل إليها بفعله، فصار من يعاقبه بذنبه كالمعين لنفسه في إيذاء نفسه، وعند يديه وجه آخر، وهو أن الله يأخذ المذنب بالعقوبة، فالمذنب كأنه يأخذ ربه بالمطالبة بالعفو

(١) المفردات في غريب القرآن: ٢٢.

(٢) تفسير البحر المحيط: ٢ / ٣٨٢.

(٣) تفسير التحرير والتنوير: ٣ / ٧٠، وينظر: حاشية القونوي على البيضاوي: ٥ / ٥٠٥.

(٤) ينظر: تفسير البحر المحيط: ٢ / ٣٨٢.

والكرم، فإنه لا يجد من يخلصه من عذابه إلا هو، فلهذا يتمسك العبد عند الخوف منه به، فلما كان كل واحد منهما يأخذ الآخر عبّر عنه بلفظ المؤاخذة^(١).

ولم يرتضِ الألوسي كون المفاعلة على بابها بمعنى المشاركة؛ لأن التأويلات متكلفة، بقوله: ((وقيل: المفاعلة على بابها؛ لأن الله تعالى يؤاخذ المذنب بالعقوبة، والمذنب كأنه يؤاخذ ربه بالمطالبة بالعتق؛ إذ لا يجد من يخلصه من عذابه سواه، فذلك يتمسك العبد عند الخوف منه به، فعبر عن كل واحد بلفظ المؤاخذة، ولا يخفى فساد هذا إلا بتكليف))^(٢).

وفي قوله تعالى: **رُكِّكْتُ كُذُّوْ وَ وَ وُؤُؤُ وَ وُؤُؤُ وَ وُؤُؤُ** سورة البقرة: ١٠٤. ورد الفعل (راعنا) وهو فعل أمرٍ من يُرَاعِي، فهو رِباعِي مزيدٌ بآلفٍ بين فاء الكلمة وعينها، وهذه الزيادة لها معنى، كما هو معلوم، والرعي: ((في الأصل حفظ الحيوان، إما بغذائه الحافظ لحياته، وإما بذبِّ العدوِّ عنه ومنه: راعيت النجوم، قال تعالى: **رُكِّدُّوْ وَ وُؤُؤُ وَ وُؤُؤُ**، وأرعيته سمعي: جعلته راعياً لكلامه))^(٣). وأجاز القرطبي كلا المعنيين في قوله: **رُؤُرُ**، أي: ((احفظنا، ولنحفظك، وارقبنا ولنرقيبك، ويجوز أن يكون من (أرعنا) سمعك، أي: فرّغ سمعك لكلامنا، وفي المخاطبة بهذا جفاء، فأمر المؤمنين أن يتخيروا من الألفاظ أحسنها، ومن المعاني أرقها))^(٤).

أمّا معنى زيادة الألف بين فاء الكلمة وعينها، فإن حقيقتها في اللغة أن تكون بين اثنين، وهو ما يُعبّر عنه بالمشاركة، فلما كان في معنى المشاركة هنا سوء أدبٍ مع صاحب الخلق العظيم صلى الله عليه وسلم، أمروا بترك هذا اللفظ، واستعمال (انظرنا)؛ ((إذ هو فعل من النبي صلى الله عليه وسلم، لامشاركة لهم فيه معه))^(٥).

(١) التفسير الكبير: ١٧٥/٧.

(٢) روح المعاني: ٣ / ٧٠.

(٣) المفردات في غريب القرآن: ٢٠٤.

(٤) تفسير القرطبي: ٥٧ / ٢.

(٥) تفسير البحر المحيط: ١ / ٥٠٨، وينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٢ / ٣٦٠.

وهذا ما ذهب إليه الإمام الرازي، فذكر أن جملة الأمور التي كان بسببها نهانا سبحانه وتعالى عن التلفظ بـ (راعنا)، وإبداله بـ (انظرنا)، كون المفاعلة تدلُّ على المشاركة، قائلًا: ((رابعها: إنَّ قوله تعالى: (راعنا) مفاعلة من الرعي بين اثنين، فكان هذا اللفظ موهماً للمساواة بين المخاطبين كأنهم قالوا: ارعنا سمعك لنزعك أسماعنا، فنهاهم الله تعالى عنه))^(١).

ومما يُبعد هذا الرأي سبب نزول الآية، فقد ذكر الواحدي في سبب نزولها قول ابن عباس في رواية عطاء: ((وذلك أن العرب كانوا يتكلمون بها، فلما سمعتهم اليهود يقولونها للنبي صلى الله عليه وسلم أعجبهم ذلك، وكان (راعنا) في كلام اليهود سباً قبيحاً، فقالوا: إنا كنا نسب محمداً سراً، فالآن أعلنوا السبَّ لمحمدٍ، فإنه من كلامه، فكانوا يأتون نبي الله صلى الله عليه وسلم، فيقولون: يا محمد راعنا، ويضحكون، ففطن بها رجل من الأنصار، وهو سعد بن عبادة، وكان عارفاً بلغة اليهود وقال: يا أعداء الله عليكم لعنة الله، والذي نفس محمدٍ بيده لئن سمعتها من رجل منكم لأضربن عنقه، فقالوا: أستم تقولونها، فأنزل الله تعالى: **زُكِّ كُ كُ كُ وَ وَ وَ** الآية))^(٢).

وقال الألوسي عمَّا ذهب إليه الرازي، وغيره في سبب النهي: ((ولا يخفى بعده عن سببها لنزول بمراحل))^(٣).

وقد ذهب جماعة إلى أن المفاعلة هنا بمعنى مجردها، ولكن فيه مبالغة؛ لأنَّ بناء أكثر من بناء مجردة، فالزيادة ليس لها معنى من المعاني التي ذكرها علماء الصرف، إلا التوكيد والمبالغة، والله أعلم.

قال أبو السعود: ((المراعاة المبالغة في الرعي، وهو حفظ الغير، وتدبير أمور هو تدارك مصالحه))^(٤).

(١) التفسير الكبير: ٢٠٣/٣

(٢) أسباب نزول القرآن: ١٣٩.

(٣) روح المعاني: ١ / ٣٤٩.

(٤) تفسير أبي السعود: ١ / ١٤١.

العليم الذي لا يخفى عليه شيء لا يُخدَع، وكذلك مخادعة المؤمنين لا تصح؛ لأنَّ صفة الإيمان تأبى أن تجتمع مع الخديعة في موصوفٍ به، وإن كانوا يُخدَعون، فقد جاء وصفهم بالانخداع على طريق المدح دون الخدع، فإنَّ الانخداع على نوعين، أحدهما: أن ينخدع، ولا يعلم أنه منخدع، وذلك من البله، والثاني أن ينخدع، ويعلم أنه منخدع، وذلك من كرم النفس^(١).

ولأنَّ الخديعة منمومة تأولوا المخادعة هنا بكونها بمعنى المجرد، ولكنها لا تطابقه في الدلالة؛ لأنَّ دلالة (فاعل) إن كان بمعنى المجرد تزيد على المجرد بالمبالغة لزيادة أحرفه عن أحرف مجرده، والله أعلم.

قال الزمخشري: ((فإن قلت: هل للاقتصار ب (خادعت) على واحدٍ وجهٌ صحيح ؟ قلت: وجهه أن يقال: عنى به (فَعَلْتُ) إلا أنه أخرج في زنة (فاعلت)؛ لأنَّ الزنة في أصلها للمغالبة والمباراة، والفعل متى غولب فيه فاعله جاء أبلغ، وأحكم منه إذا زالوه وحده من غير مغالب، ولا مبارٍ؛ لزيادة قوة الداعي إليه، ويعضده قراءة من قرأ: (يُخَدَعُونَ اللهَ والَّذِينَ آمَنُوا)، وهو أبو حيوة^(٢))).

ونقل الرازي كلام الزمخشري السابق نصًّا من غير تغييرٍ، وكذلك يرى الرازي أنه يُمكن حمل الصيغة على استعمالها الغالب فيها، وهو المشاركة، لكن بتأويلٍ، بقوله: ((فتثبت أنه لا يُمكن إجراء هذا اللفظ على ظاهره، بل لا بدَّ من التأويل، وهو من وجهين: الأول: أنه تعالى ذكر نفسه، وأراد به رسوله على عادته في تفخيم أمره، وتعظيم شأنه^(٣))).

ففي قولنا: (خادع زيد عمراً)، صدور الخداع من زيدٍ متعلقاً بعمروٍ صريح، أما صدور الخداع من عمروٍ متعلقاً بزيدٍ فمفهوم ضمناً، فلمَّا كان القرآن في معرض ذمِّ المنافقين، بيَّن أنَّ صدور الخداع منهم صريحاً، بصيغة المفاعلة، قال الألوسي:

(١) حاشية القنوي على البيضاوي: ١١٣ / ٢.

(٢) الكشاف: ٤٥.

(٣) التفسير الكبير: ٦٣ / ٢.

على أدائها لأوقاتها من غير إخلال بشيء منها، كما تتبى عنه صيغة المفاعلة المفيدة للمبالغة^(١).



المبحث الثاني: الزيادة بحرفين، أولاً: افْتَعَلَ، ثانياً: تَفَاعَلَ، ثالثاً: تَفَعَّلَ
أولاً: افْتَعَلَ

(افْتَعَلَ) بزيادة همزة الوصل في أوله، والتاء بعد فائه ويكون لازماً ومتعدياً، فاللزم منه نحو: (افتقر)، و(استقى) والمتعدي منه نحو: (اكتسب)، و(اقتلغ). ويأتي للدلالة على معانٍ^(٢) عدة منها: (المطاوعة)، وهو المعنى الغالب فيه، فيكون مطاوعاً لـ(فعل)، فهو بذلك يشارك (انفعل) نحو: (عَمَّمْتُ فَاغْتَمَّ)، و(شويته فاشتوى)، و(جمعته فاجتمع)، إلا أنه لَمَّا (لم يكن موضوعاً للمطاوعة كـ (انفعل) جاز مجيؤه لها في غير العلاج، نحو: غممته فاغتمَّ، ولا تقول: فانغمَّ)^(٣). وقد يأتي مطاوعاً لـ(أفعل) نحو: (أنصفتَه فانْتَصَفَ).

قال ابن يعيش: ((بناء (افتعل) مشترك بين اللزم والمتعدي، ويستعمل غالباً في مطاوعة (فَعَلَ)، نحو: جمع فاجتمع، واستعمل بمعنى المطاوعة فيشارك (انفعل)، ولا يتعدى، كقولك: (غممته فانغم، واغتمَّ، وشويته فاشتوى، واشتوى)، وهو قليل^(٤))^(٥)، والمقصود بكون الفعل مطاوعاً ((كونه دالاً على معنى حصل عن تعلق فعلٍ آخر متعدٍّ به، كقولك: باعدته فتباعد، فقولك: تباعد عبارة عن تعلق معنى حصل عن تعلق فعلٍ متعدٍّ، وهو باعدته، أي: هذا الذي قام به تباعد))^(٦)، أي: قبول الأثر والتأثر،

(١) تفسير أبي السعود: ١ / ٢٣٥، وينظر: روح المعاني: ٢ / ١٥٥، وتفسير التحرير والتنوير: ٢ / ٢٣٥.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الشافية: ١ / ٧٨ - ٧٩، وشرح مختصر الغزي للفتازاني: ٤٠، وأوزان الفعل ومعانيها: ٩٤ -

(٣) شرح الرضي على الشافية: ١ / ٧٨.

(٤) القلة المرادة هنا في كون (افتعل) للمطاوعة قياساً مع (انفعل)؛ لأن (انفعل) أصل في المطاوعة، و(افتعل) ((لم يكن موضوعاً للمطاوعة كـ (انفعل))، شرح الرضي على الشافية: ١ / ٧٨.

(٥) شرح المفصل: ٧ / ١٦٠، وينظر: شرح الملوكي في التصريف: ٧٤.

(٦) شرح الجاربردي على الشافية: ١ / ٤٩.

وقال الرازي: ((وأصل الخيانة النقص، وخان واختان وتحوّن بمعنى واحد، كقولهم: كسب واكتسب وتكسّب))^(١). وقال أيضاً: ((أما قوله تعالى: زُذْذَتْ تَ تَ تَ تَ فففيه مسائل:

المسألة الأولى: يقال: خانه يخونه خوئاً، وخيانة إذا لم يف له، والسيف إذا نبا عن الضربة فقد خانك، وخانه الدهر إذا تعيّر حاله إلى الشرّ، وخان الرجل الرجل إذا لم يؤدّ الأمانة، وناقض العهد خائن؛ لأنه كان ينتظر منه الوفاء فغدر، ومنه قوله تعالى: زُذْذَتْ تَ تَ تَ تَ في الأنفال: ٥٨، أي: نقضاً للعهد، ويقال للرجل المدين: إنه خائن؛ لأنه لم يف بما يليق بدينه، ومنه قوله تعالى: زُذْذَتْ تَ تَ تَ تَ في الأنفال: ٢٧، وقال: جَ فَ فَ فَ فَ جَ في الأنفال: ٧١، ففي هذه الآية سمى الله المعصية بالخيانة، وإذا علمتم عنى الخيانة، فقال صاحب (الكشاف): الاختيان من الخيانة، كالاكتساب من الكسب فيه زيادة وشدة))^(٢).

فالإمام الرازي يوافق الرمخشري في كون صيغة الافتعال فيها مبالغة، وتأکید، وبهذا قال البيضاوي، وعلّق القونوي على قول البيضاوي، قائلاً: ((قوله: (والاختيان أبلغ من الخيانة كالاكتساب من كسب)؛ لأن زيادة الحروف تدلّ على زيادة المعنى في الأكثر، فيفيد أنهم جدوا في تحصيل الخيانة، وسعوا سعياً بليغاً في كسبها، ولعلّ الحكمة في ذلك كون ذلك في أشرف الأوقات، فإن المعاصي فيه أعظم منها في غيره، (أبلغ) إما من البلاغة، أو من المبالغة))^(٣).

في حين ذهب أبو حيان إلى أن افتعل بمعنى فعله المجرد، من غير تأكيد، أو مبالغة، وذكر كونه يدلّ على التأكيد بصيغة التمريض، فقال: ((وتختاتون: هو من الخيانة، و(افتعل) هنا بمعنى فعل، فاختان، بمعنى: خان، ك(اقتدر) بمعنى: قدر، قيل: وزيادة الحرف تدلّ على الزيادة في المعنى))^(٤).

(١) التفسير الكبير: ٨٩/٥.

(٢) التفسير الكبير: ٩١ / ٥.

(٣) حاشية القونوي: ٤٣ / ٥.

(٤) تفسير البحر المحیط: ٥٦ / ٢.

وقد وضَّح ابن عاشور معنى المشاركة المفهوم من صيغة التفاعل في قوله تعالى: (تداينتم)، وأجاز مع كونه للمشاركة أن يكون بمعنى مجردة، بقوله: ((والتداين تفاعل، وأطلق هنا مع أنّ الفعل صادر من جهة واحدة، وهي جهة المُسَلِّف؛ لأنَّك تقول: أدان منه فدائه، فالمفاعلة منظور فيها إلى المخاطبين هم مجموع الأمة؛ لأنّ في المجموع دائنٌ اومديناً، فصار المجموع مشتملاً على جانبين، ولك أن تجعل المفاعلة على غير بابها كما تقول: تداينت من زيدٍ))^(١).

ثالثاً: (تَفَعَّل)

(تَفَعَّل) بزيادة التاء في أوله وتضعيف عينه. ويأتي للدلالة على معانٍ عدة^(٢)، منها: (المطاوعة)، فهو مطاوع لـ (فَعَّل) مضعّف العين، نحو: (كسّرته فَتَكسّر)، و(قَطَعته فَتَقَطّع)، و(علّمته فَتَعَلّم).

قال السعد: ((والمطاوعة: حصول الأثر عند تعلق الفعل المتعدي بمفعوله، فإنك إذا قلت: كسّرته، فالحاصل له التَكسّر))^(٣). و(الاتخاذ) نحو: (توسّدت يدي)، أي: اتخذتها وسادةً، و(تديّرت المكان)، أي: اتخذته داراً. ويأتي للتجنب، أي: إن الفاعل جانب أصل الفعل، نحو: (تَحَرَّج)، و(تَهَجَّد)، أي: ترك الحرج والهجوم. ويأتي للدلالة على حصول أصل الفعل مرة بعد مرة، نحو: (تَجَرَّعت الدواء)، أي: شربته جرعةً بعد جرعةً، و(تَفَهَّمت المسألة). ويأتي بمعنى (استفعل)^(٤)، أي: في معنيين مختصين بـ (استفعل)، أولهما: الطلب؛ لأن المعنى الأصلي لـ (استفعل) هو الطلب، نحو: (تَكَبَّر)، أي: بمعنى (استكبر)، و(تَعَطَّم) أي: بمعنى (استعظم). والآخر أن يكون بمعنى اعتقاد الشيء على صفة أصله، نحو: استعظمته، وتعظّمته، أي: اعتقدت أنه عظيم.

^(١) تفسير التحرير والتتوير: ٣ / ٩٨.

^(٢) ينظر: شرح الملوكي في التصريف: ٧٤-٧٥، وشرح الرضي على الشافية: ١ / ٧٥ - ٧٧، وشرح مختصر العزي:

٣٨، وينظر: تدريج الأداني: ٢٨، وأوزان الفعل ومعانيها: ٩٤ - ١٠٠.

^(٣) شرح مختصر العزي: ٣٨.

^(٤) ينظر: شرح الرضي على الشافية: ١ / ٧٧، ومجموعة الشافية، سيد عبد الله على الشافية: ٢ / ٣٠.

ومن معاني (تفَعَّل) أن تكون للدلالة على حصول الفعل مرةً بعد مرةً، نحو تجرَّعته، أي: شربته جرعةً بعد جرعةً.

قال سيد عبد الله في معاني (تفَعَّل): ((قوله: (وللعمل)، أي: ليدلَّ على أن أصل الفعل حصل مرةً بعد مرةً، نحو: تجرَّعه، أي: شربه جرعةً بعد جرعةً، ومنه (تفَهَّم)، كأنه: حصل له فهمها شيئاً بعد شيءٍ))^(١). وفي هذا المعنى التدرّج في عمل الشيء، قال زكريا الأنصاري: ((ومنه (تفَهَّم) المسألة، بمعنى أنه تفهمها بالتدرّج، لا بمعنى أنه فهمها كذلك؛ لأنها شيء واحد فلا يتأتى فهمها كذلك، فالتدرّج في طريق فهمها، لا في فهمها فاستعماله في فهمها مجاز، ولهذا فصله))^(٢).

ومعنى التدرّج في ج □ ج □ أيده البقاعي؛ لأن فيه إشعاراً بإكرامها؛ لأنه لم يقبله مرةً واحدةً وانتهى الأمر، وإنما يزيدا قبولاً في كل طور، قائلاً: ((ولما أخبر بدعائها أخبر بإجابتها فيه فقال: ج □ ج □ ، فجاء بصيغة التفعّل مطابقة لقولها: ج □ ج □ آل عمران: ٣٥، ففيه إشعار بتدرُّج وتطوُّر وتكثُّر، كأنه يشعر بأنها مزيد لها في كل طور تتطور إليه، من حيث لم يكن ف (أقبل) مني فلم تكن إجابته (فقبلها)، فيكون إعطاءً واحداً منقطعاً عن التواصل والتتابع، فلا تزال بركة تحريرها متجدداً لها في نفسها وعائداً بركته على أمها حتى تترقى إلى العلوِّ المحمدي، فيتكون في أزواجه ومن يتصل به، انتهى))^(٣). وأجازوا في ج □ ج □ أن يكون بمعنى المجرد، قال أبو حيان: ((وقيل: المعنى فقبلها، أي: رضي بها في النذر مكان الذكر في النذر، كما نذرت أمها وسنى لها الأمل في ذلك، وقبل دعاءها في قولها: ج □ ج □ ع □ ع □ ك □ ج □ آل عمران: ٣٥، ولم تقبل أنثى قبل مريم في ذلك، ويكون (تفَعَّل) بمعنى الفعل المجرد، نحو: تعجب وعجب، وتبرأ وبريء))^(٤).

(١) شرح الجاربردي على الشافية: ١ / ٤٩ - ٥٠.

(٢) المناهج الكافية في شرح الشافية: ٢ / ٣٠.

(٣) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: ٢ / ٧٢ - ٧٣.

(٤) تفسير البحر المحيط: ٢ / ٤٥٩.

والذي يبدو أن (تفَعَّل) في الآية يجوز فيها أن تكون المعاني المذكورة لها مرادة؛ لأنها تؤدي إلى التوسع في المعنى؛ وهي محتملة لهذه المعاني، كما ذكر علماء الصرف والتفسير، فيكون ورودها لهذه المعاني أولى؛ لأن فيه إيجازاً، وهو البلاغة، والإيجاز: ((عبارة عن اللفظ القليل الجامع للمعاني الجملة بنفسه))^(١)، وهو ((أن يكون اللفظ بالنسبة إلى المعنى أقل من القدر المعهود عادة، وسبب حسنه أنه يدلُّ على التمكن في الفصاحة، ولهذا قال صلى الله عليه وسلم: أوتيت جوامع الكلم))^(٢).

وفي قوله تعالى: **چ ت ث ڈ ڈ ڈ ژ ژ ژ ژ ک ک ک ک گ گ گ گ**
گبگ بگ گ گ گ گ گ گ س س چسورة البقرة: ١٥٨.

الفعل (يَطُوف)، وزنه (يتفَعَّل)، وأصله: (يتطَوَّف)، قلبت التاء المزيدة طاءً، وأدغمت في الطاء فصارت: يَطُوف، و(تَطَوَّع) يتفعل، و(يَتَطَوَّع) بمعني مجردة هنا، والتطَوَّع ((في الأصل تكأف الطاعة، وهو في التعارُف التبرُّع بما لا يلزم كالتفُّل))^(٣). قال الرازي: ((المسألة الثانية: قال أبو مسلم: (تَطَوَّع) تفَعَّل من الطاعة، وسواء قول القائل: طاع وتَطَوَّع، كما يقال: حال وتحَوَّل، وقال وتَقَوَّل، وطاف وتَطَوَّف، وتفَعَّل بمعني فعل كثيرًا، والطوع هو الانقياد، والطوع ما ترغب به من ذات نفسك ما لا يجب عليك))^(٤).

ونكر البقاعي أن صيغة (التفَعَّل) جاءت بمعني التكأف، بقوله: ((فقال تعالى: (بگ بگ)، قال الحرالي: أي: كَأَف نفسه معاهدة البر والخير من غير استدعاء له))^(٥).

(١) البرهان في علوم القرآن: ٣ / ١٠٢.

(٢) البرهان في علوم القرآن: ٣ / ٢٢١.

(٣) المفردات في غريب القرآن: ٣١٢.

(٤) التفسير الكبير: ١٤٦/٤.

(٥) نظم الدرر: ١ / ٢٨٧.

﴿ي﴾، فيصحُّ أن يكون من خبط الشجر، وأن يكون من الاختباط الذي هو طلب المعروف، يروى عنه صلى الله عليه وسلم: (اللهم إني أعوذ بك أن يتخبطني الشيطان من المس) ((^(١)).

ذهب الفخر الرازي إلى أن (تَفَعَّلَ) بمعنى مجردة، بقوله: ((السؤال الأول: التخبُّطُ تَفَعَّلٌ، فكيف يكون متعدياً؟. الجواب: تَفَعَّلَ بمعنى (فَعَلَ) كثير، نحو: تَقَسَّمَهُ بمعنى قَسَّمَهُ، وتَقَطَّعَهُ بمعنى قَطَّعَهُ)) ((^(٢)).

وتابع أبو حيان الرازي في أن (تَفَعَّلَ) في هذه الآية بمعنى المجرد، قائلاً: ((و(تخبُّط) هنا (تَفَعَّلَ) موافق للمجرد، وهو (خبط) وهو أحد معاني (تَفَعَّلَ)، نحو: تَعَدَّى الشيء، وعدها إذا جاوزه)) ((^(٣)).

وقال الآلوسي: ((والتخبُّطُ (تَفَعَّلَ)، بمعنى (فعل)، وأصله ضربٌ متوالٍ على أنحاء مختلفة، ثم تجوز به عن كل ضربٍ غير محمودٍ)) ((^(٤)).

في حين ذهب البقاعي إلى أن (التفَعَّلَ) هنا بمعنى التكلف؛ إذ الشيطان يتكَلَّفُ، أي: إنه يعاني، ويمارس الفعل ليحصل له، أي: تكلف التخبُّط، فهو يستعمله، ويُظهره من نفسه، ويكَلِّفُ نفسه هذا الفعل وإياه ليحصل عليه، أي: إن فعل التخبُّط من الشيطان في الإنسان على خلاف طبع الشيطان؛ لأن الحق سبحانه وتعالى حفظ الإنسان، والله أعلم.

قال البقاعي: ((فإننا لم نر ولم نسمع قط بأكل رباً ينطق بالحكمة ولا يُشهر بفضيلة، بل هم أدنى الناس وأدنسهم چپ پ پچ المصروع چپ پ چ أي: يتكَلَّفُ خبطه، ويكَلِّفه إياه، ويشق به عليه)) ((^(٥)).

(١) المفردات في غريب القرآن: ١٤٨.

(٢) التفسير الكبير: ٧ / ٨٣.

(٣) تفسير البحر المحيط: ٢ / ٣٤٧.

(٤) روح المعاني: ٣ / ٤٩.

(٥) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: ١ / ٥٣١.

والذي يبدو أن كلام البقاعي مبني على أن الحق سبحانه وتعالى يحفظ جنس البشر من الشيطان وهو المخلوق الضعيف.

في حين إن كلام الفخر، ومن تبعه مبني على أن من يأكل الربا فحفظ الحق سبحانه وتعالى مرفوع عنه، حتى إن الشيطان يخبطه بقوة وبمبالغة، بناء على أن الزيادة في البناء تدل على الزيادة في المعنى، والله أعلم.

وذهب ابن عاشور إلى أن (تفعل) هنا بمعنى المطاوعة، أي: إن الشيطان خبط آكل الربا، فأكل الربا طاوعه فتخبط، لكن يرد على كون (تفعل) للمطاوعة أن يكون متعدياً؛ لذلك ذهب الفخر الرازي إلى أنه بمعنى مجردة؛ لأن المطاوعة تقتضي لزوم فعلها، لكن ابن عاشور يشير إلى أنهم يستعملون الفعل المطاوع متعدياً للاختصار، فبدلاً من أن يقول: خبطه، فتخبط، قال: تخبطه، وهذا شيء انفرد به ابن عاشور، والله أعلم.

قال ابن عاشور: ((والتخبط مطاوع خبطه إذا ضربه ضرباً شديداً، فاضطرب له، أي: تحركت حركة شديداً، ولما كان من لازمه ذا التحرك عدم الاتساق، أطلق التخبط على اضطراب الإنسان من غير اتساق، ثم إنهم يعمدون إلى فعل المطاوعة، فيجعلونه متعدياً إلى مفعول إذا أرادوا الاختصار، فعوضاً عن أن يقولوا: خبطه فتخبط يقولون: تخبطه، كما قالوا: اضطره إلى كذا، فتخبط الشيطان المرء جعله إياه متخبطاً، أي متحركاً على غير اتساق))^(١).



(١) تفسير التحرير والتنوير: ٣ / ٨٢.

فإذا كان المعنى المراد من (تفعل) حال كونها بمعنى (استفعل) اعتقاد الشيء على صفة أصله، فلا حاجة للقول إنها بمعنى (تفعل)؛ لأن الرضي ذكر أن (استفعل) يكون بمعنى اعتقاد الشيء على صفة أصله، نحو: استكرمته، أي: اعتقدت فيه الكرم، واستسمنته: أي: عدته ذا سِمَنٍ، واستعظمته، أي: عدته ذا عظمة^(١).
 وذهب أبو حيان إلى أن (استفعل) هنا بمعنى (فعل)، ولم يُشر إلى تأكيد بسبب زيادة الهمزة، والسين، والتاء، بقوله: ((و(استيسر) هو بمعنى الفعل المجرد، أي: يسر، بمعنى: استغنى وغني، واستصعب وصعب، وهو أحد المعاني التي جاءت لها (استفعل))^(٢).

أما ابن عاشور فذهب إلى أن (استيسر) بمعنى مجرده، ولكن فيه تأكيد؛ لأن بنيته أكثر من بنية مجرده، وهذه الزيادة لا بد من أن يكون لها معنى، فإن لم يكن لمعنى مما ذكروا، فهو للتأكيد، والمبالغة، والله أعلم.
 قال ابن عاشور: ((و(استيسر) هنا بمعنى (يسر)، فالسين والتاء للتأكيد، كاستصعب عليه بمعنى صعب، أي: ما أمكن من الهدى بإمكان تحصيله، وإمكان توجيهه، فاستيسر هنا مراد جميع وجوه التيسر))^(٣).

وفي قوله تعالى: **چ ڈ ژ ژ ژ ک ک ک گ گ گ گ چ**

سورة البقرة: ٢٨٢.

ورد الفعل (استشهدوا) ووزنه (استفعلوا)، وهو فعل أمر من يستشهدون، والشهود، والشهادة ((الحضور مع المشاهدة، إمّا بالبصر، أو بالبصيرة، وقد يقال للحضور مفردًا، قال: **چ □ □ ی** الأنعام: ٧٣، لكن الشهود بالحضور المجرد

(١) ينظر: شرح الرضي على الشافية: ١ / ٨٠.

(٢) تفسير البحر المحيط: ٢ / ٨٢، وينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٣ / ٣٦٩.

(٣) تفسير التحرير والتنوير: ٢ / ٢٢٤.

أولى، والشهادة مع المشاهدة أولى^(١). ومعنى الصيغة هنا أشهدوا، أي: إنَّ (استفعل) (استفعل) هنا جاءت لموافقة (أفعل)، وهذا المعنى أثبتته أبو حيَّان عندما تحدث عن معاني استفعل، بقوله: ((ومطاوعة (أفعل)، وموافقتهم^(٢)). وذهب الرازي إلى أنها هنا بمعنى (أفعل)، بقوله: ((المسألة الأولى: (استشهدوا)، أي: أشهدوا، يقال: أشهدت الرجل، واستشهدته، بمعنى: والشهيدان هما الشاهدان، فعيل بمعنى فاعل))^(٣).

وكون صيغة (استفعل) بمعنى (أفعل) أولى من جعلها للطلب؛ ((لأن طلب الإشهاد لا يستلزم الإشهاد، إلا أن يقال: إنَّ المراد بالطلب ما هو مقارن بالإشهاد، وقيد الدين من موجبات المقام))^(٤). وذهب الزمخشري إلى أن (استفعل) استعملت بالمعنى الغالب لها، وهو الطلب، بقوله: ((چ د ژ چ، واطلبوا أن يشهد لكم شهيدان على الدين))^(٥). في حين ذهب أبو حيَّان إلى أنَّ الصيغة يجوز أن تكون بمعنى الطلب؛ لأنه المعنى الأصلي لها، ويجوز أن تكون بمعنى (أفعل)، بقوله: ((چ د ژ ژ ر ژ چ، أي: اطلبوا للإشهاد شهيدين، فيكون استفعل للطلب، ويحتمل لأن يكون موافقة (أفعل)، أي: وأشهدوا، نحو: استيقن موافق أيقن، واستعجله بمعنى أعجله))^(٦).

وتابع ابن عاشور أبا حيَّان، فأجاز أن تكون الصيغة للطلب، وأن تكون موافقة لـ (أفعل)، قائلاً: ((چ د چ، بمعنى أشهدوا، فالسين والتاء فيه لمجرد التأكيد، ولك أن تجعلهما للطلب، أي: اطلبوا شهادة شاهدين، فيكون تكليفاً بالسعي للإشهاد وهو

(١) المفردات في غريب القرآن: ٢٧١.

(٢) تفسير البحر المحيط: ١ / ١٤٠.

(٣) التفسير الكبير: ٩٨ / ٧.

(٤) حاشية القونوي على البيضاوي: ٤٨٠ / ٥.

(٥) الكشاف: ١٥٦، وينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ١ / ٣٨٠، و نظم الدرر: ١ / ٣٨٠.

(٦) تفسير البحر المحيط: ٢ / ٣٨٠، وينظر: روح المعاني: ٣ / ٥٧.

الخاتمة

بعد أن انتهينا من دراسة الموضوع شرعنا بكتابة خاتمة لهذا البحث مجملين فيه جميع ما توصلنا إليه من نتائج، ولعلَّ أبرزها:

١. معرفة وإدراك معنى الزيادة في الأفعال المزيدة على المجرد، والاطلاع على مواضعها ومعانيها والتمثيل لها بما ورد منها في سورة البقرة، فقد وردت كل أوزان الفعل الثلاثي المزيد بحرفٍ، أمَّا المزيد بحرفين فقد ورد منها ثلاثة أوزانٍ، ولم يرد وزن (انفعل)، ولا وزن (افعل)، أمَّا المزيد بثلاثة أحرف فلم يرد منها في القرآن كله، وليس في سورة البقرة فقط، إلا وزن (استفعل).

٢. يحاول الفخر الرازي أن يرجع المعاني المتعددة لصيغة الفعل المزيد فيه إلى معنًى واحدٍ، أمَّا المعاني الأخر فإنها معانٍ مجازية؛ لأن جعل كلِّ هذه المعاني لصيغة واحدةٍ يؤدي إلى الاشتراك في المعنى، والمجاز أولى من الاشتراك، فقد رأيناه يرجع معاني (أفعل) إلى معنى التعدية، والله أعلم.

٣. من محاولة الفخر إرجاع معاني الصيغة لمعنًى واحدٍ، نعلم أنَّ المعاني المذكورة لكُلِّ صيغة هي معانٍ حقيقية، وليست على المجاز، والله أعلم.

٤. الفخر الرازي يتابع الزمخشري في بعض معاني صيغ الأفعال؛ حيث ينقل نصَّ الزمخشري من غير تغييرٍ فيه، مما يدلُّ على أنه يتبنى ما يذهب إليه الزمخشري.

٥. يميل إلى التأويل عندما يؤدي المعنى الغالب إلى ما يخالف مذهب العقل، أو الشرع، كأن تكون الهمزة في (أضلُّ) للتعدية، فيكون المعنى أن الحق سبحانه يجعلهم ضالين، لذلك يؤول معنى الإضلال، أو يكون معنى الهمزة للوجدان، أي: وجدهم ضالين، ومنه مجيء صيغة (فاعل) في فعلٍ لا يصحُّ صدوره من الحق سبحانه وتعالى، نحو: (خادع، ويؤاخذ)، والله أعلم.

٦. الأصل في الزيادة على أفعال أن تكون لإرادة معنًى جديد لا يؤديه الفعل المجرد، ولكن

- هذا الأمر أغلبيّ، وليس على إطلاقه، فقد رأينا الفخر الرازي يذكر أنّ الفعل المزيد فيه يأتي بمعنى مجردة من غير فرقٍ بينه وبين مجردة، وقد يذكر أنه بمعنى مجردة مع زيادة معنى التأكيد، والمبالغة.
٧. يستشهد الفخر ببعض القراءات على معنَى من المعاني التي وردت له الصيغة، كما في قراءة يزيد بن قطيب: (مما أنزلنا) بالهمزة.
٨. الفخر يعير معاني صيغ الأفعال المزيدة غاية الأهمية، فنراه يذكر معنى صيغ الأفعال المزيدة، وإن كان في بعضها يتابع غيره من العلماء، كالزمخشري، حتى إنه يذكر معاني الصيغ في القراءات الأخرى، كما في الفعل (تمسوهن)، فقد قرئ (تماسوهن)، على وزن (فاعل)، فكر معنى صيغة (فاعل) في هذه القراءة.
٩. التشديد صيغ في الأفعال المزيدة يدلُّ على التكثر بخلاف التخفيف، كما يرى الفخر.
- وفي الختام لا يسعنا إلا أن نسأله تعالى أن يتقبل منّا أعمالنا ويجعلها خالصةً لوجهه الكريم، وأن يفقهنا في كتابه، وأن يفقهنا في لغتنا العربية، إنه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير.

المصادر

١. أبينية الأفعال دراسة لغوية قرآنية: الدكتورة: نجاة عبد العظيم الكوفي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م.
٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، (ت٧٤٥هـ)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (١)، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.
٣. أسباب نزول القرآن: الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي (ت٤٦٨هـ)، حققه: د. ماهر ياسين الفحل، ط (١)، دار الميمان، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٦هـ.
٤. أصول الفقه: محمد الخضري، ط (١)، دار القلم، بيروت، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.
٥. أوزان الفعل ومعانيها: الدكتور: هاشم طه شلاش، مطبعة الآداب، النجف الأشرف،
٦. البرهان في علوم القرآن: محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي أبو عبد الله (ت٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩١هـ.
٧. بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ)، تحقيق: الأستاذ: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت، (د، ت).
٨. تدرج الأداني إلى قراءة شرح السعد على تصريف الزنجاني: الشيخ عبد الحق سبط العلامة النووي الثاني، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي وشركاه، (د، ت).
٩. تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم): أبي السعود محمد بن محمد العمادي (ت٩٥١هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
١٠. تفسير البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

١١. تفسير البيضاوي: الإمام أبي سعيد ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد (ت ٦٩١هـ)، مطبوع مع حاشية الشهاب.
١٢. تفسير التحرير والتنوير: محمد الطاهر بن عاشور (ت ١٩٧٣م)، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، ١٩٩٧م.
١٣. تفسير الشعراوي: الشيخ الدكتور: محمد متولي الشعراوي من دون معلومات.
١٤. تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن): أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار الشعب - القاهرة، (د، ت).
١٥. التفسير الكبير (مفاتيح الغيب): الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الشافعي (ت ٦٠٦هـ) ط (١)، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٥هـ - ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.
١٦. تلخيص الأساس شرح على متن البناء في الصرف: لعلي بن عثمان، دار إحياء الكتب العربية، مصر (د، ت).
١٧. حاشية ابن التمجيد على تفسير البيضاوي: مصلح الدين بن إبراهيم الرزومي الحنفي (ت ٨٨٠هـ)، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م، (مطبوع مع حاشية القونوي).
١٨. حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي (عناية القاضي وكفاية الرازي): الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر (ت ١٠٦٩هـ) ضبطه، وخرج أحاديثه: الشيخ عبد الرزاق المهدي، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.
١٩. حاشية الطالب ابن حمدون على شرح بحرق على لامية الأفعال: دار الفكر، بيروت
٢٠. حاشية القونوي على تفسير البيضاوي: عصام الدين إسماعيل بن محمد الحنفي (ت ١١٩٥هـ)، ضبطه، وصححه: عبد الله محمود محمد عمر، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.
٢١. حاشية زادة على تفسير البيضاوي: شيخ زادة، محمد بن مصلح الدين مصطفى القوجوي (ت ٩٥١هـ)، مطبوع بالأوفسيت في مكتبة الحقيقة، استانبول، تركيا، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.
٢٢. حاشية عمر بن الشيخ محمد أمين على تصريف ملا علي الأشنوي (مطبوع مع تصريف ملا علي الأشنوي): ط (١)، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.

٢٣. الحجة للقراء السبعة: أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، وضع حواشيه، وعلق عليه: كامل مصطفى الهنداوي، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م.
٢٤. الخصائص: أبو الفتح عثمان ابن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت (د، ت).
٢٥. ديوان الأدب للفارابي: أبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي (ت٣٥٠هـ)، تحقيق: الدكتور: أحمد مختار عمر، ط (١)، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.
٢٦. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: الألويسي، شهاب الدين محمود (ت١٢٧٠هـ) تحقيق: د. محمد السيد الجليد، ط (٢)، دار إحياء التراث العربي بيروت
٢٧. سيد عبد الله على الشافية: السيد عبد الله بن محمد الحسني المعروف بـ (نقره كار) (ت٧٧٦هـ)، ط (٣)، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م، مطبوع مع مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط.
٢٨. سيد على العزي: الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ)، دار سعادت، مطبعة سي، (د، ت).
٢٩. شذا العرف في فن الصرف: الشيخ أحمد الحملاوي، ضبطه وعلق عليه: علاء الدين عطية، ط (٧)، مكتبة ابن عطية، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٧م.
٣٠. شرح الجاريري على الشافية: أحمد بن الحسن فخر الدين (ت٧٤٦هـ)، ط (٣)، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م، مطبوع مع مجموعة شروح الشافية.
٣١. شرح الرضي على الشافية: الاستربادي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، ط (١)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.
٣٢. شرح الكفوي على متن البناء في الصرف: محمد الكفوي، دار إحياء الكتب العربية، مصر (د، ت)، مطبوع مع تلخيص الأساس.
٣٣. شرح المفصل، لابن يعيش، توفي سنة (٦٤٣هـ)، تحقيق: أحمد السيد أحمد وإسماعيل عبد الجواد عبد الغني، الطبعة الثانية، المكتبة التوفيقية.
٣٤. شرح الملوكي في التصريف: ابن يعيش، موفق الدين، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط (٣)، دار الملتقى، سوريا، ١٤٢٦هـ،

٣٥. شرح بحرق على لامية الأفعال لابن مالك: دار الفكر، بيروت، (د، ت)، مطبوع مع حاشية الطالب بن حمدون بن الحاج على شرح بحرق.
٣٦. شرح مختصر التصريف العزي في فن الصرف: سعد الدين النفتازاني مسعود بن عمر (ت٧٩٣هـ)، تحقيق: الدكتور: عبد العال سالم مكرم، ط (١)، ذات السلاسل، الكويت
٣٧. شرح مراح الأرواح: شمس الدين، أحمد بن سليمان ابن كمال باشا (ت٩٤٠هـ)، ط (٣)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٧٩هـ، ١٩٥٩م.
٣٨. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت١٢٥٥هـ)، دار الفكر - بيروت.
٣٩. الكتاب (كتاب سيبويه) ت(١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
٤٠. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، اعتنى به وخرَّج أحاديثه: خليل مأمون شيحا، ط (١)، دار المعرفة، بيروت، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.
٤١. كشف الأسرار شرح المصنف على المنار: النسفي، عبد الله بن أحمد (ت٧١٠هـ)، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
٤٢. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: الشيخ عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٨هـ،
٤٣. اللباب في علوم الكتاب: أبو حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي (ت٨٨٠هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.
٤٤. متن الشافية: ابن الحاجب، عثمان بن عمر (ت٦٤٦هـ)، مطبوع مع مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط.
٤٥. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: أبو الفتح ضياء الدين ابن الأثير، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية - بيروت، ١٩٩٥م.
٤٦. مجيء الأفعال المزيدة بمعنى مجردها، د. محمد خالد رجال العبيدي، بحث منشور في

- مجلة كلية العلوم الإسلامية، جامعة بغداد، العدد (٢٨)، كانون الأول ٢٠١١م.
٤٧. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي (ت٥٤٦هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط (١)، دار الكتب العلمية - لبنان - ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
٤٨. مختار الصحاح: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت - ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
٤٩. المطلوب شرح المقصود في علم الصرف: منسوب إلى الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان (ت١٥٠هـ)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د، ت).
٥٠. معاني القرآن: الفراء، أبو زكريا يحيى بن ريبان (ت٢٠٧هـ)، ط (٣)، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
٥١. معجم مقاييس اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط (٢)، دار الجيل، بيروت، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.
٥٢. المفردات في غريب القرآن: الراغب، أبو القاسم الحسين بن محمد (ت٥٠٢هـ)، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة - لبنان (د، ت).
٥٣. المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.
٥٤. المناهج الكافية في شرح الشافية: الشيخ زكريا بن محمد الأنصاري المصري (ت٩٢٦هـ)، ط (٣)، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م، مطبوع مع مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط.
٥٥. نظم الدرر في ترتيب الآيات والسور: البقاعي، برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر (ت٨٨٥هـ)، وضع حواشيه: عبد الرزاق غالب المهدي، ط (٣)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.
٥٦. هميان الزاد أباضي: المكتبة الشاملة.



Abstract

This research is an applied study for the meanings of the derivational verbs in Surat Al Baqara.

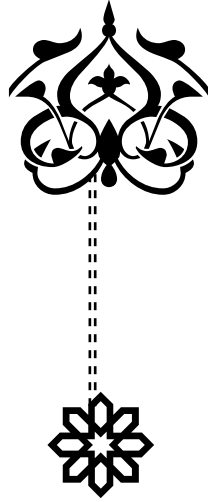
These meanings have been mentioned by Alrazi, who is considered as one of most famous scientists in Islamic nation. In comparison to what have been said by the scientists of Arabic Language morphology, the derivational verb must have new meaning different from its root verb.

﴿معاني صيغ الأفعال المزيّدة في سورة البقرة عند الفخر الرازي﴾ ﴿ملخص البحث﴾

الحمد لله الذي ابتدأ كتابه بحمد نفسه والصلاة والسلام على من لا نبي من بعده وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين . اما بعد:

يدرس البحث معاني صيغ الأفعال المزيّدة التي وردت في سورة البقرة، عند إمام من أئمة الأمة الإسلامية، ألا وهو الفخر الرازي (ت ٦٠٦هـ) رحمه الله تعالى، فالبحث دراسة تطبيقية لمعاني هذه الأفعال في هذا السفر العظيم، وكذلك يقوم البحث بمقارنة ما ذهب إليه الفخر، مع أئمة علماء التفسير القرآني.

الباحثان



﴿ معاني صيغ الأفعال المزيّدة في
سورة البقرة عند الفخر الرازي ﴾

ا.م.د محمد خالد رحال العبيدي

د. رقيب لطيف الدليمي